الأمم المتحدة

A/C.1/60/PV.11

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١١**

الخميس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تشوي يونغ – جن ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

بنود جدول الأعمال من ٨٥ إلى ١٠٥ (تابع)

مناقشة مواضيعية لمواضيع البنود، وعرض وتناول جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في مناقشتنا المواضيعية لموضوع الأسلحة التقليدية. ونظراً لأنه ليس لدينا متكلمون من الضيوف صباح اليوم، سأعطي الكلمة للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات بشأن هذا الموضوع.

السيد ليزونا (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يسعد وفدي أن يتكلم في هذه الجلسة المكرسة لموضوع يشمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها تهديداً حقيقياً للسلم والأمن الدوليين، من خلال جملة أمور منها إشعال الصراع وزعزعة استقرار مناطق بأسرها في جميع أنحاء العالم. وفي كل عام تحصد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة آلاف الأرواح البشرية. والواقع، أننا إذا قدرنا الأضرار التي تسببت فيها هذه الآفة للبشرية على المدى الطويل، لحق لنا أن نسمي تلك الأسلحة أسلحة دمار شامل. وهذه الأسلحة، علاوة على ذلك، مسؤولة عن شدة إيذاء السكان المدنيين الأبرياء ضحايا الصراع المسلح، وبث الرعب في قلوبهم، وتتفاقم هذه المخاوف بفعل العصابات المسلحة، التي ترتكب من أعمال العنف ما يجل عن الوصف إذ تقترف الانتهاكات السافرة الخطيرة لحقوق الإنسان من قبيل الاغتصاب، والسرقة، والتعذيب، والإعدام بدون محاكمة.

ويساور الحكومة الكونغولية أشد القلق بسبب استمرار وجود هذه الشرور في منطقة أفريقيا الوسطى دون الإقليمية. وقد بدأت الحكومة في تنفيذ برامجها الخاصة بها لنزع سلاح المقاتلين السابقين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، بهدف تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وهذا واحد من الشواغل الرئيسية للحكومة، التي يستهدف برنامجها الإنمائي كبح التداول غير المشروع لأكثر من ٠٠٠ ٤٢ قطعة سلاح

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-55175 (A)

وإعادة إدماج أكثر من ٠٠٠ ٢٥ مقاتل سابق بهدف توطيد السلم المستعاد.

وفي هذا السياق، نفذ برنامج طارىء تموله الحكومة لتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في إدارة التجميع ابتداء من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٥، بلغ إجمالي تكلفته ٢٥٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. وقد مكن ذلك البرنامج من جمع ٩١٠ قطع سلاح صغيرة و ٦٨٢ ٣ صنف من الذخائر وتدميرها، وإعادة إدماج ٤٥٠ من المقاتلين السابقين. وتعتزم حكومتي أن تواصل جهودها بالبدء عما قريب في برامج لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بدعم من الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبمساعدة من شركاء ثنائيين ومتعددين آخرين.

وفضلاً عن ذلك، فإننا نرحب بإنشاء الجمعية العامة لفريق عامل مفتوح العضوية تمكن من التفاوض والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع صك دولي يمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، وفقاً للقرار ٢٤١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ويأمل وفدي أملاً صادقاً أن تعتمد الجمعية العامة مشروع الصك الدولي هذا أثناء هذه الدورة.

وجمهورية الكونغو من مقدمي مشروعي قرارين، معنونين على التوالي ”تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وجمعها“. ويرد هذا في الوثيقة A/C.1/60/L.37، و ”الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه“ وسيصدر هذا بوصفه الوثيقة A/C.1/60/L.57. ونحن نطلب اعتماد مشروعي القرارين هذين، اللذين يوفران لنا استراتيجيات مناسبة للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

السيد أيس (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ التي لديها بعثات لدى الأمم المتحدة وهي أستراليا، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو،وفيجي، وميكرونيزيا، وناورو، ونيوزيلندا، وبلدي بابو غينيا الجديدة.

وما برح أعضاء منتدى جزر المحيط الهادىء يلتزمون التزاماً راسخاً ببرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة وتنفيذه على نحو فعال. وتدرك بلدان المحيط الهادئ إدراكاً تاماً التكلفة الباهظة الناجمة عن تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون رقابة وآثارها المؤدية إلى زعزعة الاستقرار.

ويُشجع بلدان المحيط الهادىء الجزرية التقدم الذي أحرز هذا العام على المستوى الدولي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نرحب بنفاذ بروتوكول الأسلحة النارية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والانتهاء بنجاح من المفاوضات المتعلقة بمشروع صك لوسم وتعقب الأسلحة، وكلاهما سيعمل على كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي حين أن مشروع الصك المتعلق بالوسم والتعقب لا يلبي كل ما تطلعنا إلى تحقيقه، فإنه يمثل خطوة هامة نحو تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة، ويستحق دعم اللجنة الأولى بتوافق الآراء، لضمان تنفيذه بشكل فعال.

أما على الصعيد الإقليمي، فنمضي إلى الأمام بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة. وما زال التنفيذ جارياً للقانون النموذجي لتحديد الأسلحة لمنتدى جزر المحيط الهادئ، الذي وضع في إطار نادي، ولكننا نسلم بأنه ما زال يتعين عمل الكثير في هذا المجال.

وما برح اهتمام المنطقة ينصب أيضاً على إدارة المخزونات الاحتياطية والأمن، وقد تسنى بمساعدة من استراليا ونيوزيلندا إجراء تحسينات حقيقية في هذا المجال. وتم تشييد سبعة مخازن جديدة للأسلحة لقوات الدفاع في بابوا غينيا الجديدة بتكلفة قدرها ٢,٣ من ملايين الدولارات. وتم أيضاً بناء مخازن جديدة للأسلحة لقوات شرطة جزر كوك، وفيجي، وناورو، وساموا. وتم رفع كفاءة المنشآت الموجودة حالياً في فانواتو، وثمة خطط لبناء المزيد من المخازن والمستودعات للقوات العسكرية لجمهورية فيجي ولقوة شرطة توفالو. وستستضيف نيوزيلندا في أوائل العام القادم حلقة دراسية لأمان الأسلحة النارية للمشتركين من جزر المحيط الهادئ، وهناك خطط أيضاً لتقديم مساعدة تدريبية لتونغا في التخلص من الذخائر وتناولها.

كما أن بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان، التي توجد بها عناصر مدنية وعسكرية من أستراليا، وفيجي، ونيوزيلندا، وبابوا غينيا الجديدة، وتونغا، وساموا، وتوفالو، والتي تعمل عن كثب مع حكومة جزر سليمان، ما زالت تحرز تقدماً ممتازاً على نحو ما سلم به في بداية هذا العام التقرير الإيجابي لفريق الأشخاص البارزين التابع لمنتدى جزر المحيط الهادئ. واستطاعت بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان، خلال السنتين اللتين اضطلعت فيهما بعملياتها، أن تستعيد القانون والنظام وأن تقلل من الجرائم. وقد تم الاستيلاء على ما يزيد على ٣ ٦٠٠ قطعة سلاح، بما فيها أسلحة حديثة أوتوماتيكية وشبه أوتوماتيكية، ومسدسات، وبنادق رش، وأسلحة مصنوعة مترلياً، و ٣٠٦ ٧٠٠ من طلقات الذخائر أو تسليمها. ويواصل مجلس السلام الوطني في جزر سليمان، استجابة لطلبات المجتمع المحلي، حملته الناجحة المسماة ''القرى الخالية من الأسلحة''. ويقدم مجلس السلام الوطني خدمات إسداء المشورة في حالات الأزمات، والوساطة، وحل الصراعات، والمصالحة، ومبادرات بناء السلام، والتوعية المجتمعية، ودعم نظم الحكم التقليدية. كما أنه ينظم أيضاً برامج تدريبية لمراقبي السلام في المقاطعات.

وفي بابوا غينيا الجديدة، اقترح اجتماع القمة المعني بالأسلحة المعقود في غوروكا في تموز/يوليه وضع حدود على ملكية الأسلحة، بعد أن أجرت لجنة تحديد الأسلحة التابعة لحكومة بابوا غينيا الجديدة مشاورات في كل أنحاء البلد. وقدمت أستراليا بسخاء ٣٠٠ ٠٠٠ دولار في شكل تمويل مباشر لاجتماع القمة المعني بالأسلحة، وتنظر حكومة بابوا غينيا الجديدة الآن في توصيات اجتماع القمة.

وتوج اتفاق بوغانفيل للسلام في عام ٢٠٠٣ بقرار اتخذته الأطراف المعنية يقضي بتدمير الأسلحة التي تم جمعها وبأن تصبح بوغانفيل خالية من السلاح. وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، أعلنت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل أنه تم الانتهاء من برنامج التخلص من الأسلحة، وأنها تحققت من أن الحالة في بوغانفيل يمكن أن تؤدي إلى عقد الانتخابات وهذا مقياس هام لنجاح عملية بوغانفيل للسلام التي شارك فيها مراقبون للهدنة من أستراليا، وفيجي، ونيوزيلندا، وفانواتو. وكانت الانتخابات السلمية لأول حكومة تتمتع بالحكم الذاتي في بوغانفيل التي أجريت في أيار/مايو وحزيران/يونيه من هذا العام، حدثاً بالغ الأهمية في عملية إقامة السلم الدائم في بوغانفيل وتوطيد دعائمه.

ويتطلع أعضاء منتدى المحيط الهادئ في العام المقبل إلى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة.

السيد فريمان (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي وكل البلدان التي تؤيد هذا البيان.

وفي الشهر الماضي، أكد زعماء العالم في وثيقة نتيجة اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) على الآثار

السلبية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويرى الاتحاد الأوروبي، كما ورد في بياننا العام، أن إمكانية الحصول بسهولة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تزيد من تفاقم الصراعات، وتيسر جرائم العنف والإرهاب، وتعوق عملية التعمير بعد الصراع، وتقوض دعائم التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وما برحت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تمثل أهم عامل في الصراعات الإقليمية التي أودت منذ عام ١٩٩٠ بحياة ما يقرب من ٤ ملايين من البشر وأرغمت ١٨ مليوناً على مغادرة ديارهم أو بلدانهم. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأنه ما زال يتعين عمل الكثير لعلاج هذا الداء. ولبلوغ هذه الغاية، نقوم حالياً بصياغة استراتيجيتنا لمكافحة التراكم غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار غير المشروع بها، التي ستكمل برنامج عمل الأمم المتحدة.

وفيما يتصل ببرنامج العمل، ما زال يتعين عمل الكثير بشأن تنفيذه وتعزيزه في مجالات معينة. ونتطلع إلى عقد مؤتمر استعراضي طموح واستشرافي في عام ٢٠٠٦، ونرحب بالتحديد المبكر لرئيسي المؤتمر الاستعراضي واللجنة التحضيرية. ونأمل أن تجرى مشاورات عن كثب في نيويورك وجنيف، ونؤكد على أهمية التمثيل القوي من الدول. وتحقيقاً لهذه الغاية، نرحب بوضع برنامج للرعاية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالأعمال الشاقة التي قام بها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالوسم والتتبع برئاسة السفير أنطون تالمان. إلا أن من المؤسف أنه لم ترد أحكام تنفيذية بشأن الذخائر وعمليات حفظ السلام، وأن مشروع الصك ليس ملزماً قانوناً. ومع هذا فإنه خطوة هامة في تنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠٠١. ومن هذا المنظور، يمثل مشروع الصك إشارة إيجابية موجهة من المجتمع الدولي إلى أشد البلدان تأثراً بهذا الداء. وإذا ما طبقت الدول مضمون مشروع الصك مع توفر الإرادة السياسية اللازمة، فإنه سيساعد هذا المحتوى على تثبيط، ومن ثم تقليل، الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونأمل أن يتسنى تعزيزه في اجتماعات استعراضية أخرى. وسيلتزم الاتحاد الأوروبي بقوة بزيادة تعزيز مسألة الذخائر، وبهذا ينفذ توصيات التقرير الإجرائي للرئيس. وتمثل السمسرة وضوابط النقل أولوية عالية للاتحاد الأوروبي. ومن المسلم به أن السمسرة والاتجار غير المشروعين من بين العوامل الرئيسية لزيادة التجارة العالمية غير القانونية. وكان الاتحاد الأوروبي من بين الذين أصروا على أن يدرج في مشروع قرار اللجنة الأولى في العام الماضي، الذي اعتمد بصفته القرار ٥٩/٨٦، ولاية لإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين معني بالسمسرة غير المشروعة. وينبغي أن ينعقد هذا الفريق بأسرع ما يمكن، عقب مؤتمر عام ٢٠٠٦ لاستعراض برنامج العمل، وينبغي أن تكون له ولاية لدراسة إمكانية وضع صك دولي لمنع السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، ومكافحتها، والقضاء عليها.

وفيما يتعلق بضوابط النقل، يشجع الإتحاد الأوروبي على استخدام معايير مشتركة دنيا، تتضمن معايير أو مبادىء توجيهية لتقرير الإذن بالنقل لمنع تحويل مسار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها في إذكاء الصراعات، وقمع حقوق الإنسان، وتقويض دعائم التنمية. وقد شاركت مجموعات أخرى عديدة الاتحاد الأوروبي في المطالبة بزيادة التعاون بشأن ضوابط النقل في إطار برنامج العمل. ونرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخراً بشأن ضوابط النقل في أمريكا الوسطى، ومنطقة السوق المشتركة للجنوب، والكاريبي، ومنطقة البحيرات الكبرى، والقرن الأفريقي. ونشجع بقوة هذه المناطق، وغيرها، وفرادى الدول، على الإعراب عن تأييدها لوضع المزيد من المبادئ المشتركة لضوابط النقل، حتى يمكن زيادة النظر في تلك المبادئ عند التحضير لمؤتمر

الاستعراض لعام ٢٠٠٦. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضاً على أهمية دعم الأعمال الجارية بشأن شهادات المستعمل النهائي، بغية الموافقة، على الأجل البعيد وفي إطار الأمم المتحدة، على توافق في الآراء بشأن المبادئ العامة لشهادات المستعمل النهائي وأفضل الممارسات فيما يتصل بالتحقق من الجهات المتلقية.

غير أن أعضاء الاتحاد الأوروبي لم ينفذوا الاتفاقات فحسب، رغم أهمية ذلك. فالاتحاد الأوروبي يعالج المشكلة على الصعيد القاعدي. ففي الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى الآن، وبالإضافة إلى المساهمات الوطنية من الدول الأعضاء، خصص الاتحاد الأوروبي ٨٨ مليون يورو للأعمال التي تضطلع بها البلدان المتأثرة للتصدي للتراكم المفرط المزعزع للاستقرار للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولقد أصبح الاتحاد الأوروبي واحداً من أوائل العوامل الدولية الفاعلة في الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتلتزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمواصلة الاضطلاع بدور قيادي في هذا المجال، وتطلب إلى الدول الأخرى المحافظة على الزخم المتعلق بتنفيذ برنامج العمل في السنوات القادمة.

وعلاوة على ذلك، كان مما شجع الاتحاد الأوروبي توسيع نطاق سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لكي يشمل نظم الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، ورحب الاتحاد بالتدابير الرامية إلى تشجيع الإبلاغ عن كل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كجزء من المعلومات الأساسية الطوعية. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الوقت قد حان لكي يشمل نطاق السجل على نحو تام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ويشجع الاستعراض القادم لنطاق السجل وتشغيله على معالجة هذه المسألة على سبيل الأولوية. وسينظر الاتحاد الأوروبي إلى هذه المسألة على أنها خطوة هامة نحو المحافظة على أهمية السجل كصك عملي فريد في مجال الأسلحة التقليدية وعلى أنه يكمل الأعمال الواسعة النطاق التي يتم الاضطلاع بها حالياً عن طريق برنامج العمل.

ومن المسلم به أن التوفر الميسور للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمستويات المرتفعة من العنف المسلح تشكل عائقاً رئيسياً للتنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان المضي قدماً بهذه المسألة، خاصة في ضوء الاهتمام الذي أولاه الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغير، والأمين العام، ووثيقة نتيجة اجتماع القمة العالمي إلى الصلة بين الأمن والتنمية. ويطلب الاتحاد الأوروبي إلى الدول والوكالات الإنمائية، في هذا الصدد، أن تزيد قدرتها على الحد من إمدادات الأسلحة الصغيرة، وأن تقلل الطلب على هذه الأسلحة، وأن تخفض مستويات العنف المسلح.

وينبغي أن ينعكس التقدم المحرز بشأن هذه المسألة بتوفير مزيد من الموارد لتنفيذ برنامج العمل في البلدان النامية. وسيكون ذلك الدعم أقوى أثرا لأنه سيكون مرتبطا بالاحتياجات الإنمائية الطويلة الأمد. ويمكننا أيضا أن نبني على التقدم المحرز في مؤتمر قمة الأمم المتحدة. إن لجنة بناء السلام يمكنها أن تدمج على نحو منهجي في عملها تدابير لتنظيم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ولتحسين نوعية التدريب في مجال إجراءات إدارة الأسلحة.

وفي هذا السياق الأوسع، سياق الحاجة إلى السيطرة على الانتشار غير المرغوب فيه للأسلحة التقليدية، يؤيد الاتحاد الأوروبي الدعوات إلى اتفاق دولي بشأن الاتجار بالأسلحة. وينبغي لصك شامل جديد كهذا أن يكون قائما على قواعد ومعايير مقبولة دوليا. ويشجع الاتحاد الأوروبي دولا ومناطق أخرى على إجراء مناقشات وعلى الإعراب عن تأييدها لاتخاذ إجراء في هذا المجال.

واستعمال نظم الدفاع الجوي المحمولة من قِبَل الإرهابيين والجهات الفاعلة من غير الدول بوصف تلك

النظم أداة لتهديد الطيران المدني، وأيضا الطيران الذي تتطلبه عمليات حفظ السلام، جدير بالانتباه العالمي النطاق واتخاذ الإجراء الفوري. نظم الدفاع الجوي المحمولة هي شديدة الفتك ومن السهل إخفاؤها ورخيصة. وفي هذا الصدد يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا قويا بذل جهود أكبر، في مختلف المحافل المتعددة الأطراف، مع التركيز على نحو خاص على ضوابط التصدير، بما في ذلك اتفاق واسينار ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومبادرة مجموعة الثماني لإضفاء الصبغة الدولية على الضوابط

ما انفكت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعمل مع دول أخرى في ميدان تدمير نظم الدفاع الجوي المحمولة وخزنها وإدارة أمنها، وستواصل العمل على نحو نشيط لمساعدة الدول التي ليس في وسعها تأمين مخزوناتها وتدمير ما هو فائض منها على القيام بذلك. ويشجع الاتحاد الأوروبي الدول الأخرى على المشاركة النشطة، بمقدار ما أوتيت من القدرة، في إدارة المخزونات والأمن وأنشطة التدمير للمساعدة في تأمين التيقظ على مزيد من الاستعمال غير المشروع.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، وتدمير المخزونات من الألغام المضادة للأفراد، وتطهير المناطق من الألغام ومساعدة الضحايا. ويعتبر الاتحاد الأوروبي المؤتمر الاستعراضي الأول الذي عقد في نيروبي أنه حقق نجاحا كبيرا وفر للمجتمع الدولي فرصة لتقييم التقدم المحرز على طريق إخلاء العالم من الألغام وللتفكير مليا في هذا التقدم ولإعادة تركيز جهودنا على تحقيق ذلك الهدف. وابتغاء التغلب على ما يتبقى من التحديات للتنفيذ التام للاتفاقية وافق مؤتمر نيروبي على خطة عمل طموحة للسنوات الخمس المقبلة، والاتحاد الأوروبي ملتزم بهذه الخطة التزاما تاما.

والاتحاد الأوروبي، إذ يبني على ذلك النجاح، يرحب بالنداء العالمي للأطراف في معاهدة حظر الألغام بالتنفيذ التام لالتزاماتها، وأيضا لكل الدول التي في وسعها أن توفر قدرا أكبر من المساعدة التقنية للدول المتأثرة بالألغام بأن تفعل ذلك. ونطلب إلى كل الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة حظر الألغام أو التي لم تنضم إليها بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

لقد وفر الاتحاد الأوروبي المساعدة للدول والمجتمعات المتأثرة بالألغام، وسيواصل فعل ذلك. ومن ٢٠٠٣ حتى الآن خصصت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية ٣٨٤ مليون يورو للقيام بالعمل التعلق بالألغام. وإذ نتكلم باسم الاتحاد الأوروبي نود أن نشير إلى استراتيجية الجماعة الأوروبية – خصوصا استراتيجيتها لفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٧ – التي تسعى، على ضوء الهدف المؤقت المتمثل في تحقيق عدم وقوع ضحايا جدد، إلى الحد من خطر الألغام الأرضية في الميدان وفي المخزونات عن طريق منح المساعدة الاجتماعية والاقتصادية والطبية للسكان المحليين المتأثرين ولضحايا الألغام الأرضية. والاتحاد الأوروبي في مجموعه سيواصل دعم العمل الإنساني المتعلق بالألغام المركز على أفقر البلدان. وسنواصل العمل لتحسين فعالية النظام الدولي للعمل المتعلق بالألغام.

وأخيرا، يتطلع الاتحاد الأوروبي قُدما إلى اجتماع سادس بناء تعقده الدول الأطراف في زغرب في وقت لاحق من هذه السنة. وفي ذلك الاجتماع، الذي سيعقد في بلد متأثر بالألغام في أوروبا، نعتقد أنه سيكون من المهم قياس مدى التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ خطة عمل نيروبي للفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٩، ولذلك نرحب بالمبادرة بوضع تقرير مرحلي عن اجتماع زغرب.

واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة أداة هامة ومؤثرة من أدوات القانون الإنساني الدولي التي

تقيِّد استعمال أنواع معينة من الأسلحة. وشهدت سنة ٢٠٠٣ اعتماد بروتوكول خامس بشأن مخلفات الحرب من المتفجرات، نأمل في أن يبدأ سريانه قريبا. ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لذلك البروتوكول ويسره أن يلاحظ أن من الـ ١١ تصديقا من التصديقات العشرين اللازمة، ٩ تصديقات هي إما من الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو بلدان مرتبطة به. يطلب الاتحاد الأوروبي إلى جميع الدول الأطراف التصديق على البروتوكول وتنفيذه في أقرب وقت ممكن والإبلاغ عن التقدم الذي تحرزه في التصديق.

واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة تركز في الوقت الحاضر على الشواغل الإنسانية والإنمائية والاقتصادية الخطيرة التي يشكلها الاستعمال غير المسؤول للألغام غير الألغام المضادة للأفراد. إن التقارير المعول عليها من المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مناطق الصراعات، وأيضا من الدول، تسلط الضوء على هذه الشواغل. وفي نفس الوقت نقر بأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد أسلحة مشروعة تخدم أغراضا عسكرية هامة فيما يتعلق بالدفاع عن النفس وعمليات عسكرية أخرى. ومن المهم إيجاد توازن بين الشواغل الإنسانية والاعتبارات العسكرية. ونحن نحيي ونؤيد بقوة الجهود التي يقوم المنسق بها، ونؤيد تأييدا تاما جهوده لوضع بروتوكول موضوعي بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد. سيكون ذلك البروتوكول، مع البروتوكول الثاني المعدل، أداة فعالة في منع الاستعمال غير المسؤول لتلك الأسلحة.

ونتوقع توقعا قويا أن نتوصل إلى اتفاق موضوعي بشأن هذه المسألة في اجتماع الدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر، ونطلب إلى جميع الدول الأطراف ألا تدخر جهدا لتحقيق ذلك الهدف. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل بهدف الاتفاق على صك ملزم قانونا بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد في أقرب وقت ممكن.

ونأمل أيضا في أنه سيكون في الإمكان إحراز التقدم بشأن مسائل أخرى تجري مناقشتها حاليا، من قبيل الامتثال وتنفيذ المبادئ القائمة للقانون الإنساني الدولي، وبشأن إمكانية اتخاذ تدابير تقنية وقائية لتقليل خطر أن تصبح الذخائر من مخلفات الحرب من المتفجرات.

السيد كوني (مالي) (تكلم بالفرنسية): بالنظر إلى أن هذه هي الفرصة الأولى التي أتكلم فيها في اللجنة الأولى في هذه الدورة يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم لتوجيه أعمال هذه اللجنة الهامة. ونقدم تهانئنا أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين. لقد شهدنا تجربتكم ونزعتكم العملية منذ بداية عملنا، ونعتقد أنها تبشر بالخير لنجاح مداولاتنا. ويمكنني أن أطمئنكم على أن وفد بلدي على استعداد للتعاون معكم وأنتم تضطلعون بمهمتكم النبيلة.

وأود أن أشيد عن استحقاق بسلفكم، السفير ألفونسو دي ألبا، الذي أدار بطريقة رائعة أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة السابقة.

وأود أن أهنئ السيد نوبوياسو أب، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على البيان البالغ التفقيه الذي أدلى به في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وأود أيضا أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

إنني أشاطر الشواغل المشروعة التي أعرب عنها خلال المناقشة العامة حول الأزمة الحالية في مجال نزع السلاح، وهي الأزمة الناجمة عن الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الدول بسبب مصالحها المختلفة. لقد أوجدت مأزقا في محافل تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي.

ومشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تزال بؤرة الانتباه بالنسبة إلى بلدي وإلى أفريقيا برمتها، بالنظر إلى

أنها تحدٍّ للسلم والأمن والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية لدولنا. ومعالجة هذا الوباء ستتطلب جهدا جماعيا من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد فإن الوقف الاختياري من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستيراد الأسلحة الخفيفة وتصديرها وصنعها في غرب أفريقيا يعكس تماما التزام منطقتنا دون الإقليمية.

ويرحب وفد بلدي أيضا باعتماد المجتمع الدولي مؤخرا لمشروع صك سياسي بشأن وسم وتتبع الأسلحة الخفيفة، كما اقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشأه الأمين العام لذلك الغرض. وعلى الرغم من أننا كنا نأمل في أن يكون مشروع الصك الدولي ملزما قانونا فإنه يزيد من وعي الدول بخطورة الحالة. ونأمل في أن يتضح أنه على وجه الدقة المرحلة الأولى من عملية تفضي إلى النتيجة المرغوب فيها.

تقوم علاقة واضحة بين نزع السلاح والتنمية: نزع السلاح متطلب ضروري لتحقيق التنمية. في هذا الصدد ندعو إلى التنفيذ الفعال للقرار ٧٨/٥٩ بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد أود أن أشكر الأمين العام على توفير المعلومات المفصلة في تقريره (الوثيقة A/60/161) عن المساعدة للدول في كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وفي جمعها.

ومالي، من جانبها، اتخذت خطوات هامة منذ سنة ١٩٩٣ لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة، وشارك مجتمعها المدني مشاركة قوية جدا في هذا الجهد. ويمكن للمرء أن يشهد ذلك من القيام في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ باعتماد القانون ٠٤-٠٥٠ الذي ينظم تماما الاتجار بالأسلحة والذخيرة وصنعها وامتلاكها. يضع هذا القانون ضوابط صارمة ويحدد عقوبات تشكل رادعا قويا بما فيه الكفاية، يتراوح بين التغريم والسجن.

وختاما أود أن أخبر الوفود بأن وفد بلدي قدم مشروع قرار لتعتمده اللجنة بشأن مساعدة الدول على كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعلى جمعها (A/C.1/60/L.37). إنني أدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى المشاركة في تقديم النص حتى تستطيع اللجنة أن تعتمد مشروع القرار بتوافق عريض للآراء، كما فعلت حيال نصوص شبيهة في الماضي.

السيد لويديل (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي – الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل – والدول المرتبطة بها – إكوادور وبوليفيا وبيرو وشيلي وفنزويلا وكولومبيا – لتناول موضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي تناقشه اللجنة في إطار مجموعة ''الأسلحة التقليدية''.

إن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها ترغب في التأكيد على المسؤولية الضخمة الواقعة على كاهل المجتمع الدولي لإحراز مزيد من التقدم الهادف في مكافحة بلاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذه الفئة الفرعية من الأسلحة التقليدية لا تزال تولد الصراع داخل بلدان كثيرة، مما يعرض للخطر مفاوضات السلام ومراحل ما بعد انتهاء الصراع ويزيد من تفاقم حالات العنف. وثمة مشكلة مستمرة في هذا الصدد، وهي سهولة وصول المدنيين إلى الأسلحة والذخيرة. وإن عدد السبل والوسائل لحيازة هذه الأسلحة، سواء عن طريق القنوات القانونية أو غير القانونية، كبير. ولذلك، فإن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها ترى أنه، لضمان وجود مراقبة أقوى من جانب الدولة على تلك الأسلحة التي يمتلكها المدنيون ولضمان تنظيم أقوى من جانب الدولة لتلك الأسلحة، من الضروري تجنب انتشار

العنف وأيضا التكلفة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي ينطوي استعمال تلك الأسلحة عليها.

وترغب منطقتنا دون الإقليمية في أن تعيد التأكيد على أن من الضروري الحد من أسباب الطلب من أجل تطوير ثقافة السلام التي يمكن فيها للنزاعات أن تسوى بدون العنف، مما يؤدي إلى تقليل قوة الأسلحة في المجتمع.

وتنظر مجموعتنا بقلق إلى حقيقة أن الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لم تحقق الأهداف الموضوعة. إن مشروع الصك الدولي بشأن الوسم والتعقب، وهو الصك الذي وافق عليه الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشئ لمعالجة ذلك الموضوع، لا يعكس إلى حد بعيد احتياجات البلدان الأكثر تأثرا بهذا البلاء. وكان يُقصد به أن يكون الاتفاق الدولي الأول الناشئ عن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكان يقصد به أن يكون الامتحان القاسي لمصداقيته.

والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها سعت باستمرار إلى إجراء المفاوضات باتجاه اعتماد وثيقة ملزمة قانونا تشمل موضوع الذخيرة. وينبغي لمعاهدة كهذه أن تشمل معايير مشتركة عالية المستوى للوسم الصحيح للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ ومعايير دولية مفصلة لوضع سجل لعمليات نقل الأسلحة؛ وأحكاما بشأن وسم وتعقب الذخيرة؛ واستراتيجيات لتعزيز القدرات التنفيذية للحكومات عند إنفاذ التدابير المتفق عليها؛ وأحكاما تجعل من الممكن مواءمة الصك مع المسؤوليات الواقعة فعلا على الدول بمقتضى القانون؛ وآليات لاستعراض وتحسين المعاهدة مستقبلا.

ومن سوء الحظ أنه لم يحقق من ذلك سوى القليل في مشروع الصك المتفق عليه. بالنسبة إلى بلداننا ومن أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فإن النتيجة هي سابقة حساسة جدا بالنسبة إلى إمكانية إجراء مفاوضات في المستقبل بشأن صك تنظيمي يتعلق بإجراءات الوكلاء غير المشروعين وبشأن إبرام معاهدة في المستقبل بشأن الاتجار بالأسلحة، فيها يكون رأي منطقتنا دون الإقليمية عنصرين رئيسيين في النهج الشامل الذي تتطلبه تلك المشاكل.

والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة به تولي الأهمية القصوى للنظر في المكان الذي نحن فيه وفي الوجهة التي نتجهها في هذا الكفاح إزاء توقعاتنا في المسار إلى المؤتمر الاستعراضي بشأن برنامج العمل الذي يتوقع أن يعقد في منتصف سنة ٢٠٠٦. وفي هذا الصدد فإن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها ترى أن من المهم تكميل برنامج العمل لسنة ٢٠٠١ بإضافة اتفاقات حاسمة في مجالات من قبيل الممتلكات المدنية من الأسلحة وعمليات نقل الأسلحة إلى جماعات مسلحة غير مشروعة. من الضروري تحديد هوية المصادر والموارد والمساعدة التقنية الضرورية لضمان استدامة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأيضا لتعزيز مشروع الصك بشأن الوسم والتعقب ابتغاء أن نتناول بتعمق أكبر المجالات الرئيسية التي لم يتم تناولها على نحو سليم.

وختاما نود أن نذكّر بأن إحدى الدول المرتبطة بالسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، كولومبيا، ستعرض، مع جنوب أفريقيا واليابان، مشروع قرار عنوانه ”الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه“ سيصدر بوصفه الوثيقة A/C.1/60/L.57. وتقر السوق المشتركة والدول المرتبطة بها بأهمية مشروع

القرار هذا الذي يشبه مشاريع قرارات أخرى اعتمدت في السنوات الماضية.

السيد راو (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): دعوني أمهّد لبياني في هذه المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة التقليدية بإعادة ذكر التزام سيراليون بمبدأي تعددية الأطراف والعالمية في تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ولا ترفض سيراليون أي صك متعدد الأطراف القصد منه تعزيز السلام والأمن الدوليين. وأي تأخير في التصديق على الصكوك القائمة إنما يعزى إلى مجرد حجم التشريع الذي تعين على برلماننا أن يتناوله، بخاصة منذ نهاية سنة التمرد.

ولعل هذه اللجنة تذكر أن سيراليون صدقت في السنة الماضية على اتفاقية أسلحة تقليدية معينة وعلى بروتوكولاتها الثلاثة الأولى، وقبلت التعديل المدخل على البروتوكول الثاني المتعلق بالألغام والفخاخ المتفجرة وأجهزة أخرى، والبروتوكول الرابع وبروتوكول مخلفات الحرب من المتفجرات. والتدابير التي اتخذناها بشأن تنفيذ اتفاقية أوتاوا للألغام الأرضية المضادة للأفراد، بما في ذلك تدمير مخزوننا برمته، معروفة جيدا. والتزامنا بتنفيذ خطة عمل نيروبي بشأن الألغام الأرضية معروف جيدا أيضا.

دعوني أتناول الآن موضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها واستعمالها. وبدلا من البيان الاعتيادي أظن من السليم أن أتخذ في هذا الوقت نهجا مختلفا قليلا بطرح بعض الأسئلة. وبالقيام بذلك سأكرر أو سأؤكد مرة أخرى إلى حد معين ذكر بعض المسائل والشواغل التي أعربت وفود أخرى عنها.

أولا، لماذا يجري حثّ الدول على اتخاذ إجراء قوي وفعال، بوسائل منها الصكوك الملزمة قانونا، لتوقف انتشار الأسلحة النووية الذي هو خطر على السلم والأمن الدوليين؟ فلماذا يجري حث الدول على استحداث تشريعات وطنية للتمكين من الامتثال للصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل؟ ولماذا يجري إظهار هذا المستوى الرفيع من التصميم، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير قانونية قوية، للحيلولة دون صنع الإرهابيين أو اقتنائهم ما يطلق عليه تلطيفا ''القنابل القذرة''، كما لو كانت توجد قنابل نظيفة؟

ولماذا هذا التردد من جانبنا في إصدار صك دولي ملزم لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في توقيت مناسب؟ وكيف يمكننا التوفيق بين هذا التردد وبين ديباجة برنامج العمل لعام ٢٠٠١، المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؟ ألم نعرب في الديباجة، على سبيل المثال، عن عدة شواغل، من بينها القلق الشديد إزاء النتائج المدمرة التي تترتب على هذه الظاهرة بالنسبة للأطفال، واتساع نطاق العواقب الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية الناجمة عنها، والتهديدات الخطيرة التي تشكلها للسلام والأمان والاستقرار والتنمية المستدامة على كل من الصعيد الفردي والمحلي والوطني والإقليمي والدولي؟ ألم نعرب أيضا في الديباجة عن اعترافنا بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يقوض الاحترام للقانون الإنساني الدولي؟ وألم نسلم بأنه يشجع على الجريمة والإرهاب؟ لقد أعرب عن تلك النقاط منذ دقائق قليلة السفير فريمان، ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي.

وإذا سلّمنا بأن برنامج العمل ليس اتفاقية دولية، بل إعلان سياسي، فالسؤال هو: كيف يمكننا أن نترجم تلك التعبيرات عن القلق الخطير إلى شيء أقرب إلى الطابع العملي، شيء تدعمه سيادة القانون؟

وإذا كان شيء من الأشياء غير مشروع، فلا يمكن معالجته بالإعلانات السياسية وحدها. وفي حالة إضراره

بالقانون الإنساني الدولي، لا ينبغي أن يقتصر العلاج على الإعلانات السياسية أو إعلانات النوايا؛ بل يجب مواجهته بقوانين حازمة. ولا بد من معالجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولهما على هذا النحو. ولأن الاتجار غير المشروع دولي في طابعه، يلزمنا صكوك دولية ملزمة قانونا للتصدي له. والإعلانات أمر طيب، لأنها تمثل برامج عمل تذكر بالتفصيل ما يمكن أن تفعله الدول للقضاء على هذا البلاء ومكافحته. ولكننا يجب أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت الإعلانات كافية في مواجهة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي نفس الوقت، يجب أن نسأل أنفسنا عما لو كانت الإعلانات السياسية كافية لمكافحة الإرهاب، الذي هو في سبيله إلى أن يصبح نكبة أخرى من نكبات العالم اليوم.

ويرى وفدي، بالنظر إلى حجم هذا البلاء وعواقبه البعيدة المدى بالنسبة لملايين الناس في أرجاء العالم، أنه يلزمنا الأخذ بنهج شامل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك السمسرة غير المشروعة والذخائر، وبهذا المعنى يفهم وفدي عبارة ”من كل جوانبه“. فيجب أن لا نقتصر في النظر إلى المشكلة على منظور يتعلق بنزع السلاح فحسب، وإنما يجب أن نراها أيضا، وهذا أهم، من منظور الآثار الإنسانية والإنمائية المترتبة عليها.

ويلاحظ وفدي باهتمام عدد مشاريع القرارات التي يُطلب من اللجنة النظر فيها في الدورة الستين فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها. وهو عدد غير مسبوق؛ ونراه مدهشا. ومع أننا نشاطر الوفود الأخرى ما أعربت عنه من القلق إزاء صمت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) فيما يتعلق بمسألة حيوية كنزع السلاح وعدم الانتشار، ترحب سيراليون بإمكانية أن تعبر اللجنة الأولى، كما يتبين من مشاريع القرارات، أكثر مما أعربت في أي وقت مضى، عن الأهمية العاجلة، بل والحتمية الأدبية، للتعامل بمزيد من الفعالية مع بلاء الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامهما بشكل غير مشروع.

والأسئلة التي وجهتها ليست من قبيل التشدق بالألفاظ. فهي، في رأي وفد سيراليون، أسئلة ذات صلة وتتضمن ما يحفز على التفكير. وهي ذات صلة في سياق الاستعراض الذي نوشك أن نجريه، والذي سيكون بالنسبة لنا أيضا فرصة لإجراء تقييم دقيق، لبرنامج عمل الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١.

وفي الختام، أود أن أضم صوتي إلى الآخرين في تهنئتكم يا سيدي على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وأن أؤكد لكم تعاون وفد سيراليون معكم ودعمه لكم.

السيد هو زياودي (الصين) (تكلم بالصينية): تلتزم الصين بالتصدي على الوجه الملائم للمسائل الإنسانية في مجال تحديد الأسلحة. ونرى أنه في التعامل مع الشواغل الإنسانية ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للاحتياجات العسكرية والأمنية المشروعة للدول ذات السيادة وللقدرات الاقتصادية والتكنولوجية لجميع البلدان.

وتفي الصين جديا بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة التقليدية، وهي ملتزمة بتعزيز فاعليتها وعالميتها. ويساور الصين على الدوام قلق عميق بشأن الخسائر بين صفوف المدنيين التي يسببها الاستخدام غير الملائم للألغام الأرضية، ولا سيما الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتؤيد الصين فرض قيود مناسبة ومعقولة على استخدام الألغام الأرضية وهي تنفذ بدقة أحكام البروتوكول المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى.

وقد قامت الصين بدور نشط في أعمال فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في الاتفاقية. ونفهم تماما

الشواغل الإنسانية التي تسببها الألغام الأرضية المضادة للمركبات. ونحن نأخذ بصفة منتظمة بنهج عملي في استكشاف الحلول المناسبة لهذه المسألة مع الأطراف الأخرى، وتحقيقا لتلك الغاية، تقدمنا بكثير من المقترحات البنّاءة. وفي أحدث اجتماع لفريق الخبراء الحكوميين، المعقود في آب/أغسطس من هذا العام، اقترحنا حلا متكاملا لمسألة الألغام المضادة للمركبات. ونرجو أن تنظر الأطراف الأخرى في مجموعة المقترحات الصينية على نحو جدي وعملي وأن تغتنم الفرصة لإحراز تقدم في المناقشات ذات الصلة.

وتفهم الصين تماما المشاكل التي تسببها الألغام الأرضية للبلدان الأخرى وتتعاطف إزاءها. ونحن نشترك اشتراكا فعليا في أشكال مختلفة للمساعدة والتعاون الدوليين في نزع الألغام في السنوات الأخيرة. وفي أيلول/سبتمبر، بدأت الصين برنامجا لتقديم المساعدة على إزالة الألغام في تايلند. وقد أوفدنا فريقا من الخبراء لتقديم التدريب التقني لمهندسي إزالة الألغام التايلنديين. كما وهبنا تايلند معدات ومواد خاصة بإزالة الألغام لهذا البرنامج.

وللمكافحة القوية للأنشطة غير القانونية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أهمية كبرى في صون السلام والاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي، وفي محاربة الإرهاب والأنشطة المرتبطة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية كالاتجار بالمخدرات وتهريبها. ويمثل الاتفاق على مشروع صك دولي لتحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة تقدما هاما في العملية المتعددة الأطراف لمكافحة تلك الأسلحة.

وتدعم الصين باستمرار الجهود الدولية لحل مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتشارك في تلك الجهود مشاركة فعلية. فاستضافت الصين في نيسان/أبريل من هذا العام في بيجين حلقة عمل دولية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، اشتركت في رعايتها الأمم المتحدة وسويسرا واليابان. ويسرني أن أبلغ اللجنة بأن حلقة العمل كانت ناجحة للغاية.

وسيُعقد المؤتمر الاستعراضي لبرنامج عمل الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦. ونرجو أن تبذل جميع البلدان قصارى وسعها لكفالة خروج المؤتمر بنتائج إيجابية توفر اتجاها جديدا تتخذه الجهود المتعددة الأطراف المقبلة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحيط علما بأن عددا من الأطراف قد أعدت بالفعل كثيرا من الأفكار والمبادرات لعملية الاستعراض في عام ٢٠٠٦. وأثناء العملية التحضيرية التي ستبدأ في مطلع العام القادم، وكذلك في المؤتمر الاستعراضي في حد ذاته، بوسع جميع البلدان أن تشارك في دراسة ومناقشة متعمقتين لهذه الأفكار والمبادرات. ولضمان أن تكون لنتيجة المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦ المحتملة سلطة وصفة عالمية، يجب أن يظل يُعتبر إلى توافق الآراء قاعدة هامة.

ونظرا لأن العديد من البلدان لم تجر بعد دراسة جدية لبعض الأفكار والاقتراحات الجديدة التي قدمتها بلدان أخرى أو مجموعات بلدان، فإنه يتعين ألا تتوصل جلسات اللجنة الأولى إلى أي استنتاج بشأن هذه الاقتراحات أو أن تحكم بأية طريقة كانت على نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦، ناهيك عن طرح هذه الأفكار غير الناضجة للتصويت. وإلا سيكون من المرجح جدا أن يكون لنتيجة التصويت تأثير سلبي على عملية الاستعراض في العام القادم.

ولأمن المعلومات تأثير على السلم والأمن الدوليين، وكذلك على الاقتصادات الوطنية وسبل عيش الشعوب. ومن مصلحة جميع البلدان، ومسؤولية المجتمع الدولي المشتركة معالجة موضوع أمن المعلومات معالجة سليمة لفائدة

الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين. وحقيقة أن فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة لم يحقق هذا العام نتائج جوهرية تثبت مدى تعقيد الموضوع والحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لإيجاد حل مناسب. وتؤيد الصين قيام الأمم المتحدة بإجراء دراسة شاملة ومتعمقة للأخطار والتحديات في ميدان أمن المعلومات، بغية إعداد مقترحات معقولة وقابلة للتنفيذ لمعالجة هذا الموضوع.

السيد وولش (كندا) (تكلم بالانكليزية): إن انتشار وسوء استخدام الأسلحة التقليدية يكلفان البشرية ثمنا غاليا كل عام. فالأرواح تزهق، والمجتمعات تُصاب بالأذى، وتعيش المجتمعات في خوف. وتخفق التنمية الاقتصادية، وتُعاق جهود تحقيق الاستقرار وبناء السلام، ويتعرض أمن الإنسان من جميع جوانبه للخطر.

تظل كندا ملتزمة التزاما تاما بالعمل الدولي التعاوني لمواجهة التأثيرات السلبية للأسلحة التقليدية على حياة الناس ورزقهم في جميع أنحاء العالم. وحدثت تطورات هامة في العام الماضي بالنسبة لعدة مسائل تتعلق بالأسلحة التقليدية، وسيوفر عام ٢٠٠٦ فرصا لنبني على ما أنجزناه معا حتى هذا التاريخ.

في عام ٢٠٠١، اجتمعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتطوير وتعزيز الجهود الدولية التي تُبذل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وأسفر ذلك عن برنامج عمل قوي للأمم المتحدة وفر التوجيه والزخم لعمل المجتمع الدولي على مدى السنوات القليلة الماضية. وفي إطار برنامج العمل هذا، تحقق توافق الآراء في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بشأن آلية لوسم وتتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومع أن كندا وآخرين عديدين كانوا يفضلون صكا ملزما قانونا، فإن الاتفاق سيحسن تتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أنحاء العالم ويخفف من استخدامها غير المشروع.

وكندا تهنئ سويسرا على الرئاسة النشطة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالوسم والتتبع، وتؤيد تأييدا تاما توصية الرئاسة المتمثلة في مواصلة النظر في مدى انطباق أحكام صك عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في إطار الأمم المتحدة.

وسيوفر المؤتمر الاستعراضي القادم، الذي سيُعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٦، فرصة لاستعراض عملنا منذ عام ٢٠٠١، بغية زيادة توسيع برنامج عمل الأمم المتحدة وتطوير الاتصالات واستراتيجيات تعبئة الموارد لتوليد الإرادة السياسية والموارد اللازمة لتحقيق أهدافنا في السنوات القادمة.

ومن بين الميادين المحددة التي تود كندا أن تناقش وأن تعالج على نحو أشمل ضوابط النقل، بما فيها معايير الصادرات والسمسرة غير المشروعة؛ والقواعد التنظيمية الوطنية؛ واستعمال مسؤولي الأمن والوكالات الأمنية التابعين للدول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة استعمالا سليما؛ واتخاذ تدابير لتخفيف الطلب على هذه الأسلحة؛ وضمان إدماج هذا الموضوع إدماجا تاما في خطط التنمية الوطنية والقطاعية الخاصة بالبلدان النامية المتضررة.

وبالتحول إلى عالم الأعمال المتعلقة بالألغام، نلاحظ حدوث تقدم ملحوظ. ففي فترة تزيد قليلا على خمس سنوات، صدقت على اتفاقية أوتاوا أو انضمت إليها ١٤٧ دولة، وهي الاتفاقية التي تحظر إنتاج وتخزين واستعمال ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتنص على إعادة تأهيل وإدماج الناجين في مجتمعاتهم. وقد جرى تدمير أكثر من ٣٧ مليون لغم مخزن. وتم تطهير مساحات أرضية كبيرة من الألغام، وانتهت تقريبا التجارة العالمية بهذه الألغام. والأهم

من كل ذلك، أن عدد الإصابات المباشرة انخفض من نحو ٢٥ ٠٠٠ ضحية سنويا إلى ما بين ١٥ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ ضحية سنويا.

وقد اختتم المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في الاتفاقية – مؤتمر قمة نيروبي من أجل عالم خال من الألغام – المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، طريقا واضحا للمستقبل في إعلان رؤيا رفيع المستوى وخطة عمل طموحة تتضمن ٧٠ بندا تغطي أعمال الدول الأطراف على مدى فترة السنوات الخمس القادمة. وتحث كندا الدول الخمسين، التي لم تصدق على اتفاقية أوتاوا أو لم تنضم إليها بعد، على أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن، وعلى أن تصبح طرفا في الجهد العالمي الرامي إلى تخليص العالم من بلاء الألغام الأرضية المضادة للأفراد إلى الأبد.

ويسر كندا أيضا أن تكون طرفا في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (اتفاقية الأسلحة التقليدية)، وبروتوكولاتها المتعلقة بالشظايا التي لا يمكن اكتشافها، والألغام، والشراك الخداعية والأجهزة الأخرى، والأسلحة الحارقة، وأسلحة الليزر التي تسبب العمى. وقد صدقنا على البروتوكولات الأول إلى الرابع، ونعد حاليا صك تصديقنا على البروتوكول الخامس، الذي يسعى إلى تخفيف مخلفات الحرب المتفجرة على الإنسان والتنمية.

وكندا، شأنها شأن آخرين عديدين، قلقة جدا من جميع الأسلحة التي، إما بحكم تصميمها أو طريقة استخدامها، تحدث أثرا عشوائيا. ونشجع بقوة الدول الموقعة على اتفاقية الأسلحة التقليدية على أن تواصل العمل الذي يهدف إلى تحسين موثوقية ذخيرة معينة، بما فيها الذخيرة الصغيرة، والتأكد من أنها لا تُستعمل إلا على نحو يمتثل امتثالا تاما للقانون الإنساني الدولي.

وتؤيد كندا أيضا حظر استعمال الألغام المضادة للمركبات التي لا يمكن اكتشافها، وستواصل تشجيع إعداد صك ملزم قانونا ينظم استعمال الألغام عدا الألغام المضادة للأفراد في الاجتماع السنوي القادم لاتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر.

ونعرف جميعنا جيدا جدا أن الأثر التراكمي لاستعمال الأسلحة التقليدية غير المشروع يرقى إلى مستوى الترويع. وأختتم بتكرار التزام كندا بالعمل على نحو تعاوني مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة لوقف الإرث القاتل لهذه الأسلحة، وبذلك نسهم في إقامة عالم أكثر أمنا للجميع.

السيد كاهيلوتو (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): حيث أن هذه أول مرة في هذه الدورة أتكلم في اللجنة الأولى باسم فنلندا، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة، يا سيدي، وأن أعرب لكم وللمكتب عن دعمنا الكامل في توجيه أعمال اللجنة إلى نتيجة ناجحة.

وبالإضافة إلى البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي، الذي نؤيده تماما، اسمحوا لي أن أبرز بإيجاز وجهات النظر الوطنية الفنلندية بالنسبة لأربعة مواضيع هامة في هذه المناقشة المواضيعية.

أولا، بالنسبة لموضوع سمسرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كان يرغب وفدي في أن يرى نتيجة أقوى من النتيجة التي نراها حاليا في مشروع القرار الشامل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن متفقون مع الرأي الذي دافعت عنه عدة جهات فاعلة في المجال الإنساني، المتمثل في أن سمسرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة ظاهرة معروفة جيدا ومحددة جيدا. وقد سُنت بالفعل تشريعات واتُخذت تدابير تنظيمية وطنية وإقليمية لمعالجة هذا الموضوع، ونرى أنه ينبغي أن يكون في

متناول يد المجتمع الدولي الأدوات المفاهيمية اللازمة ليتصرف بتصميم أقوى في معالجة هذه المشكلة بوصفها مسألة ذات أولوية. ونتوقع ونأمل أن يتمكن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالسمسرة، الذي سيُنشأ في عام ٢٠٠٦، من بدء أعماله فورا عقب مؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بولاية تشمل على الأقل إعداد النسخة الأولية من مشروع صك قانوني معني بالسمسرة.

ثانيا، أنتقل إلى موضوع المساعدة في بناء القدرة وتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولقد أحطنا علماً بالمناقشات التي جرت حول هذا البند في الاجتماع الثاني الذي انعقد في تموز/يوليه، وهو الاجتماع الذي تعقده الدول مرة كل سنتين، وعلى هذا الأساس، تعتقد فنلندا أن إجراء مناقشة أكثر تركيزاً لموضوع المساعدة وبناء القدرة – تأخذ في الحسبان منظور العرض ومنظور الطلب – ستتعزز بإجراء دراسة مستقلة للاحتياجات والموارد المتاحة. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تتاح هذه الدراسة بوصفها جزءاً من الإعدادات للمؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٦.

ثالثا، عندما نشرع في استعراض برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة، ينبغي أن نسعى بنشاط لإشراك المجتمع المدني في العملية إلى أقصى حد. وسيستفيد استعراضنا استفادة كبيرة من التزام وخبرة المنظمات غير الحكومية التي للعديد منها خبرة ميدانية مباشرة ومهمة في هذا الموضوع. ويعترف برنامج العمل اعترافا واضحا بهذه الشراكة، وينبغي أن نعززها. ونعتقد أنه سيكون من المفيد جداً دعم أوسع مشاركة ممكنة للمنظمات غير الحكومية في عملية الاستعراض، بما فيها المناقشة المواضيعية واجتماعات اللجنة التحضيرية.

أخيراً وكموضوع رابع، اسمحوا لي أن أسجل رسميا أن برلمان فنلندا قرر، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الموافقة على ورقة حكومية بيضاء بشأن الدفاع والسياسة الأمنية، ووضع جدول زمني محدد لانضمام فنلندا في عام ٢٠١٢ إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام – اتفاقية أوتاوا. ولتحقيق هذه الغاية، قررنا أيضاً الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار المتعلق باتفاقية أوتاوا (A/C.1/60/L.56).

السيدة أوير (النمسا) (تكلمت بالانكليزية): حيث أن النمسا تتكلم لأول مرة، يتقدم وفدي بالتهنئة إليكم يا سيادة الرئيس وإلى مكتبكم على انتخابكم، ويؤكد لكم على دعمه الكامل.

يؤيد وفدي تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة، باسم الاتحاد الأوروبي، في مناقشة هذه المجموعة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، اجتمعت في نيروبي الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في أول مؤتمر استعراضي للاتفاقية: مؤتمر قمة نيروبي من أجل عالم خال من الألغام. وقد حقق مؤتمر قمة نيروبي هدفين. الأول أحاط علماً بما تم إنجازه حتى الآن، وثانيا، حدد خطة عمل تطلعية. وفي الحقيقة، بوسعنا أن نحتفل بتحقيق تقدم كبير. فقد انخفض استعمال الألغام المضادة للأفراد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. ويجري إنتاج عدد أقل من الألغام الأرضية، وتوقفت كليا تقريبا التجارة بهذه الأسلحة الخطيرة.

فضلاً عن ذلك، اقترب عدد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية من ١٥٠ دولة، بما فيها معظم الدول الأكثر تضررا بالألغام الأرضية، مثل أفغانستان وأنغولا والبوسنة والهرسك وكمبوديا وموزامبيق. وقد حددت الاتفاقية معيارا دوليا تلتزم به أيضا الغالبية العظمى من الدول التي لم تنضم

بعد إلى هذا الصك الإنساني الهام. إضافة إلى ذلك، دمرت الدول الأطراف في الاتفاقية ما يزيد على ٣٧ مليون لغم مضاد للأفراد من مخزوناتها، وظهرت مساحات واسعة من الألغام الأرضية. وعدد ضحايا الألغام الجدد سنوياً أقل كثيراً الآن مما كان عليه في السابق، ويتلقى الآن العديد من الناجين من حوادث الألغام الأرضية رعاية ومساعدة أفضل.

وللتغلب على التحديات الباقية، اعتمدت الدول الأطراف خطة عمل نيروبي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، التي تحدد مجموعة متكاملة من الإجراءات تتكون من ٧٠ إجراء محدداً، من بينها مواصلة السعي لتحقيق الطابع العالمي وتطهير الألغام ومساعدة الضحايا وتدمير المخزونات وتعبئة الموارد. ومن الواضح أن أهم تحد على مدى السنوات الخمس القادمة يتمثل في التأكيد من أن الدول الأطراف ستتمكن في الوقت المحدد من تطهير حقول ألغام تساوي مساحتها المساحة التي حددت لفترة السنوات العشر.

تقتضي أحكام المادة الخامسة من الاتفاقية أن تبذلك الدول الأطراف كل جهد لتحديد جميع المناطق الخاضعة لولايتها أو سيطرتها التي يعرف أنه توجد فيها ألغام مضادة للأفراد أو يشتبه في أنه توجد فيها ألغام مضادة للأفراد. ولا تتضمن الاتفاقية نصا يقتضي قيام كل دولة طرف بالبحث في كل متر مربع من أراضيها للعثور على الألغام. إلا أن الاتفاقية تقتضي تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد المزروعة في حقول ألغام بذلت الدولة الطرف جهودا معقولة لتحديدها. وفي حين أن مصطلحات من قبيل ''خالية من الألغام'' و ''وغير متضررة'' و ''مأمونة من الألغام'' تستخدم أحياناً، فإن هذه المصطلحات غير موجودة في نص الاتفاقية وليست مرادفة لالتزاماتها.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، ستعقد الدول الأطراف في الاتفاقية اجتماعها السادس في زغرب. ومن المطمئن أن الدول الأطراف لم تتأثر بالكلل بعد مؤتمر القمة. وعلى النقيض من ذلك، تمضي الدول الأطراف قدماً في عملية ابتكاريه تمكن من قياس التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل نيروبي وتحديد الميادين ذات الأولوية للسنة القادمة. وبجهد تعاوني تشارك فيه جميع الدول الأطراف في الاتفاقية، كما تشارك فيه المنظمات ذات الصلة، يجري الآن إعداد ما يسمى بتقرير زغرب عن التقدم المحرز. ويفترض أن يكون هذا أول تقرير في سلسلة تقارير سنوية عن التقدم المحرز في السعي لتحقيق أهداف خطة عمل نيروبي. ونحن مقتنعون بأن هذا الأسلوب سيسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ الالتزامات التي قطعت في الاتفاقية وفي خطة عمل نيروبي.

وترحب النمسا بمناشدة مؤتمر القمة العالمي، المعقود في عام ٢٠٠٥، الأطراف في معاهدة حظر الألغام أن تفي بالتزاماتها، وكذلك مناشدته جميع الدول، القادرة على ذلك، تقديم قدر أكبر من المساعدة إلى الدول المتضررة من الألغام. إضافة إلى ذلك، ترغب النمسا في مناشدة جميع الدول، التي لم تصدق على معاهدة حظر الألغام أو تنضم إليها بعد، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، لتحقيق هدفنا المتمثل في أن ننهي بشكل نهائي معاناة جميع الناس وفي جميع الأوقات الناتجة عن الألغام المضادة للأفراد.

السيد ماين (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إذا سمحت الرئاسة، أود أن أدلي ببيان يتضمن عرض مشروع قرار وإبداء ملاحظات ذات طابع عام.

يوفر برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة، الذي اعتمد بتوافق الآراء في عام ٢٠٠١، توجيها أساسيا للجهود الشاملة التي تبذل لمعالجة استعمالات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتعددة الجوانب. ومن الضروري أن ينفذ المجتمع الدولي بنشاط وثبات برنامج العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

مرة أخرى تقدم اليابان، بالاشتراك مع جنوب أفريقيا وكولومبيا، مشروع قرار معنون ''الاتجار غير

المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه''، سيصدر بوصفه الوثيقة ALC.1/60/L.57، ويتشابه مضمونه مع مضمون قرارات السنوات السابقة، وينص على إجراءات محددة تتخذ في المستقبل القريب على أساس التقدم المحرز في هذا الميدان أثناء العام الماضي. ويحدونا أمل صادق أن نلقى دعم وتعاون جميع الدول الأعضاء في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، لأننا نعتقد أن هذا يوفر نهجا يوثق به لحل المشكلة.

يشكل عام ٢٠٠٦، عندما ينعقد المؤتمر الاستعراضي، نقطة تحول هامة بالنسبة للمجتمع الدولي في التصدي للمشاكل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكما جاء في مشروع قرار هذا العام، المؤتمر الاستعراضي مهم للغاية لتحديد جدول الأعمال في هذا الميدان بعد عام ٢٠٠٦، ولذلك، ترغب اليابان في تشجيع جميع الدول الأطراف على بذل كل جهد لضمان تحقيق نتيجة ناجحة بإشراك مشاركين من المجتمع الدولي يقدمون معرفة وخبرة مفيدتين.

ومن الضروري أن ندرس خلال المؤتمر الاستعراضي جميع جوانب مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي جوانب متعددة الأوجه ومعقدة، ومترابطة على نحو شائك. ولدى كل بلد أو كل منطقة مشاكل مختلفة، وفقا لظروفه المحددة. ومن خلال أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار في المؤتمر الاستعراضي، يجب أن نسعى إلى تحديد المشاكل التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى لها على نحو مشترك في المستقبل وأن نضع جدول الأعمال على هذا الأساس.

إن المشاكل التي يجب أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات للتصدي لها آخذة في الاتضاح بصورة تدريجية. وفي هذا الصدد، تعتقد اليابان أننا أجرينا مناقشات جيدة في اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المنعقد في تموز/يوليه. وبدون أن أذكر جميع العناصر على انفراد، اسمحوا لي بأن أقول إن التحديات التي تم تسليط الضوء عليها خلال الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين، قد وفرت دلالات مفيدة جداً بشأن المواضيع الملائمة للنقاش في المؤتمر الاستعراضي. وأود مجرد الإشارة إلى الطلب المقدم من بعض البلدان بإدراج فقرة في مشروع القرار بشأن تضمين مفهوم مراقبة نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في برامج العمل في المستقبل. لقد شاركت بنشاط في مناقشات الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين وأدرك بأن مراقبة النقل كانت من بين المواضيع الهامة التي نوقشت بشكل مستفيض في تلك المناسبة. ولكن كانت هناك مواضيع هامة أخرى تناولتها المناقشات. وأعتقد أن من السابق لأوانه أن نتحدث عن أمور قد تكون بمثابة حكم مسبق على نتائج المؤتمر الاستعراضي.

وعلى أية حال، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق لجهود الرئيس، السفير باسي باتوكاليو، الذي ضمن بجهوده المتفانية نجاح الاجتماع.

وفي ما يتعلق بموضوع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦، فقد تقرر إجراء الجولة الأولى من المحادثات لمدة أسبوعين في كانون الثاني/يناير المقبل، وإذا اقتضى الأمر ستعقد اللجنة التحضيرية جولة ثانية من المحادثات لمدة أسبوعين في موعد لاحق قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي. وسيكون أهم مهمات اللجنة التحضيرية وضع جدول أعمال المؤتمر الاستعراضي. فالمواضيع التي يتعين أن تناقش وينظر فيها خلال المؤتمر الاستعراضي ينبغي أن يتم تحديدها في هذا المحفل. وفي هذه الأثناء، فإن الفقرة ١ من مشروع القرار الذي قدمناه تشجع على اتخاذ جميع المبادرات من أجل إنجاح المؤتمر الاستعراضي. ونتطلع إلى أن يتم في

وقت مبكر تعيين رئيس اللجنة التحضيرية، وأود أن أدعو جميع الوفود إلى تزويد الرئيس بجميع المعلومات اللازمة.

إن بعض الأفكار حول المواضيع التي ستناقش في آخر الأمر، في تلك المناسبة، كالذخائر، وشهادات المستعملين النهائيين، وتنظيم الحيازة المدنية، وهلم جرا، قد عرضت لتضمينها في مشروع القرار. ولكن من الصعب التحديد في هذه المرحلة ما إذا كانت هذه الأمور تحظى بتوافق الآراء بحيث تصبح مواضيع للمناقشة. ولا يوجد لدينا متسع من الوقت لمناقشة هذه المسائل الخلافية بعض الشيء.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن اليابان تعتقد أن المؤتمر الاستعراضي سيكون فرصة طيبة لكل البلدان كي تتشاطر خبراتها في ما يتعلق بتنفيذ مشروع الصك الدولي الخاص بوضع العلامات والتعقب، الذي انتهينا من التفاوض بشأنه في حزيران/يونيه من هذا العام. وأود التأكيد هنا على الأهمية الفائقة لتنفيذه، وأن أهيب بجميع الدول المضي في جهودها الحثيثة في هذا الصدد.

وفي ما يتعلق بفريق الخبراء الحكوميين المعني بالسمسرة، وفقا للفقرة ٣ من مشروع القرار ستنشيء الجمعية العامة ذلك الفريق لدراسة المزيد من الخطوات لتعزيز التعاون الدولي بشأن السمسرة. وقد وضعت الولاية على أساس النص الوارد في برنامج العمل. طلبت بعض الدول الأعضاء إلينا أن نعرف بشكل أدق ولاية الفريق، مقترحة تمكينه من النظر في جدوى تطوير صك دولي. ولكن عبارة ”المزيد من الخطوات لتعزيز التعاون الدولي“ إذا ما استخدمنا النص الوارد في الفقرة التاسعة من الديباجة، لا تعني بالضرورة أنها تقتصر على مسألة تطوير صكوك دولية. إن مجمل المشاورات الواسعة النطاق التي جرت في عام ٢٠٠٥ يوضح أيضا بأن جدوى الصك ليست المسألة الوحيدة التي سيتم معالجتها بشأن قضية السمسرة. وستتضمن المسائل الأخرى مواضيع مثل البيانات المحددة عن مدى السمسرة غير المشروعة، والتشريعات الوطنية والاتفاقات الإقليمية والدولية القائمة وأشكال التعاون الدولي المطلوب، بصرف النظر عن الصك الدولي.

وأود أن أؤكد كذلك على أهمية تشجيع المشاريع في الميدان. وتعتمد اليابان بنشاط النهج القائم على ركنين، أي تشجيع المشاريع في الميدان، وبموازاة ذلك، تشجيع الجهود الدولية في وضع القواعد التي أشرت إليها سابقا. وفي ما يتصل بالركن الأول، سنستمر في تقديم المساعدة لمشاريع جمع وتدمير فائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البلدان المتضررة ولبناء القدرات في مجالات إنفاذ القوانين ومراقبة الاستيراد والتصدير. وسنعزز جهودنا أيضا في تقديم العون في مجال منع نشوب الصراعات وعمليات الإنعاش في مراحل ما بعد الصراع التي تشكل عناصر هامة في بناء السلام، وهو ما تركز عليه اليابان بصورة رئيسية في سياستها المتوسطة الأجل للمساعدة الرسمية من أجل التنمية.

وأود الآن أن أقدم بعض الملاحظات عن المسألة المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصفة عامة، وقد فهمت بأن هذه المسألة ستكون عنوانا لعدد من مشاريع القرارات في هذا العام. وحيث أننا، بصفة عامة، نبذل جهودا كبيرة لإصلاح اللجنة الأولى ولتحسين فعاليتها، فمن الملائم أن تدمج، إلى أقصى حد ممكن، مشاريع القرارات ذات الطبيعة المتشابهة. وتعتقد اليابان بأهمية بذل الجهود في هذا الاتجاه، وتطلب استمرار التعاون من جانب البلدان المعنية في هذا الشأن.

ومنذ اعتماد برنامج العمل، انصرف كل بلد بنشاط للتصدي لمشاكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وقد شهدنا تحقيق تقدم هام في هذا الميدان. ولكن، ما زال يتعين علينا أن نعمل الكثير. ولدى كل بلد أفكاره الخاصة حول

كيفية التصدي لهذه المشاكل بشكل ملائم. وتعتقد اليابان أن هذه المناقشة الموضوعية تتيح لنا فرصة هامة لتبادل الآراء الصريح بين البلدان. ويحدونا الأمل أن ننخرط في مناقشات حافلة بالنشاط والزخم حول هذه المسألة.

وأود الآن أن أشير ببضع كلمات إلى اتفاقية منع أو تقييد أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ويحدوني خالص الأمل أن تنجح الدول الأطراف التي ستجتمع في تشرين الثاني/نوفمبر في اعتماد مشروع بروتوكول بشأن الألغام غير المضادة للأفراد، وقد ظل هذا الأمر قيد المناقشة لأكثر من أربع سنوات. ولم يتبق إلا القليل من المسائل التي ينبغي الاتفاق بشأنها، وبذلك أصبح هذا الهدف في متناول اليد. وأود أن أحث الدول الأطراف على التحلي بالمرونة لكي نتمكن من وضع صك يكون من شأنه أن يخفف من المشكلة الإنسانية التي تسببها مثل تلك الألغام مع المحافظة على خيار استخدامها إذا ما دعت الضرورة العسكرية.

وأخيرا، في ما يتعلق بمعاهدة أوتاوا الخاصة بالألغام المضادة للأفراد، فإن اجتماع الدول الأطراف، الذي سيعقد في كرواتيا، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، هو الاجتماع الأول للدول الأطراف منذ انعقاد مؤتمر القمة في نيروبي العام الماضي. ويحدوني خالص الأمل أن يكفل الاجتماع ويعزز التقدم في تنفيذ خطة عمل نيروبي، وأن يقدم أيضا المزيد من التوجيهات نحو تنفيذها الكامل. ومن بين بنود خطة العمل تود اليابان التأكيد على أهمية إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وعلى التنفيذ الفعال للمشاريع المتصلة بالألغام المضادة للأفراد.

السيد ستروللي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): سوف أحصر ملاحظاتي في موضوع الأسلحة التقليدية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على الأهمية التي توليها سويسرا لاتفاقية منع أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكالات التابعة لها.

وخلال ١٠ سنوات تقريبا منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي الأول، نجحت الدول الأطراف في جعل هذه الاتفاقية صكا ديناميكيا وقابلا للتكيف مع تطوير الأسلحة التقليدية في الحروب الحديثة. وقد تصدت الدول الأطراف بشجاعة للمسائل المركزية بالنسبة لتحسين حماية السكان المدنيين، وحظرت من بين ما حظرت أسلحة الليزر المسببة لفقدان البصر والأسلحة المحرقة في ظروف معينة، واعتمدت مؤخرا، من خلال البروتوكول الخامس، تدابير لتخفيف الآثار الضارة للمتفجرات من مخلفات الحرب. ووصلت عملية التصديق على البروتوكول الخامس في سويسرا إلى مرحلتها الأخيرة. ويدعو بلدي جميع الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول، بغية تحقيق طابعه العالمي.

ومع أن المناقشة بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد بدأت عقب المؤتمر الاستعراضي الثاني، في عام ٢٠٠١، فإن مواقف الدول الأطراف لم تشهد حدا كافيا من التلاقي إلا مؤخرا لكي تبذل الجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل للمشاكل الإنسانية التي تسببها هذه الأسلحة. وترى سويسرا أن السكان المدنيين بحاجة إلى حماية أفضل ضد الآثار العشوائية لهذه الألغام، مع إدراكها التام بأنه، إضافة إلى الاحتياجات الإنسانية، يجب أخذ الاعتبارات العسكرية في الحسبان. ويؤمن بلدي بأن أي صك جديد يجب أن يعزز حماية السكان المدنيين. والقواعد الجديدة الخاصة بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد يجب أن تعزز، لا أن تضعف القانون الدولي الإنساني القائم، وخاصة البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ولذلك، فإن سويسرا ماضية في عملية استعراض وثائق العمل التي قدمها منسق الفريق

العامل المعني بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد، إزاء توافقها مع القانون الإنساني الحالي وإمكانية تعزيزها له.

إن بعض جوانب المشكلة الناجمة عن المتفجرات من مخلفات الحرب، وخاصة في مراحل ما بعد الصراع، قد تم تنظيمها من خلال أحكام ملزمة قانونا ومرتبطة باعتماد البروتوكول الخامس. وقد استمدت سويسرا التشجيع من اعتماد هذا البروتوكول ومن استمرار المناقشات في إطار اتفاقية حظر أو تقييد أسلحة تقليدية معينة بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب. ويعتبر بلدي أن هناك ضرورة لاعتماد تدابير أوسع نطاقا لمنع الآثار المدمرة لأنواع معينة من الذخائر، بما فيها الذخائر الصغيرة، على السكان المدنيين والتنمية الوطنية. ويود بلدي أن يؤكد بشكل خاص على الحاجة إلى مجموعة من القواعد الدولية بشأن التدابير التقنية الوقائية، التي يمكنها، في جملة أمور، أن تحسن مستوى الثقة بأنواع معينة من الذخائر، بما فيها الذخائر الصغيرة. ولذلك، ستواصل سويسرا بذل جهودها من أجل هذه الغاية مثلما فعلت خلال ما يزيد على خمس سنوات، أي منذ قدمت إلى الدول الأطراف اقتراحا أوليا بشأن القواعد الدولية في هذا الشأن. ونحن نؤيد بحزم الجهود الرامية إلى تطوير معايير مشتركة للمتطلبات التقنية التي تنطبق على الذخائر الصغيرة. وتعتبر سويسرا أن من الضروري مواصلة المناقشات بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب إلى ما بعد الاجتماع المقبل للدول الأطراف.

وقد تشجعت سويسرا أيضا بسبب التقدم المحرز في جهود الدول الأطراف لإنشاء آلية امتثال لاتفاقية حظر أو تقييد أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، والبروتوكولات التابعة لها، ويحدوها الأمل أن يكون من الممكن التوصل إلى حل فعال في القريب العاجل.

كما يولي بلدي أهمية كبيرة لعالمية ولتنفيذ البروتوكول الثاني الخاص بحظر أو تقييد استخدام الألغام، والأفخاخ المتفجرة، وغيرها من الأجهزة، بصيغته المعدلة في العام ١٩٩٦. وهي تعتبر أن البروتوكول الثاني مكمل لا غنى عنه للصكوك الأخرى في القانون الإنساني الدولي بشأن الألغام وغيرها من الأجهزة، كوسيلة لتخفيف معاناة السكان المدنيين خلال الصراعات وبعد نهايتها. وبصفتي الرئيس المعين للمؤتمر السنوي السابع للدول الأطراف في البروتوكول، والذي سينعقد بعد فترة تزيد قليلا عن شهر واحد، فإنني ملتزم بتشجيع تلك الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في البروتوكول على أن تفعل ذلك، وبمساعدة الدول الأطراف في تنفيذ البرتوكول في بلدانها على أفضل وجه ممكن.

السيد كوروب (الهند) (تكلم بالانكليزية): بينما يتم إيلاء الأولوية بحق للأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، بوصفها أسلحة دمار شامل، في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، فإن الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تشكل شاغلا هاما وربما مباشرا أكثر بالنسبة للبشرية. والسبب في ذلك هو استمرار الصراعات المسلحة في ما بين الدول حيث تستخدم الأسلحة التقليدية، وأيضا بسبب انتشار الصراعات والإرهاب في داخل الدول في مناطق متعددة من العالم.

ولذلك، فإن الهند ما زالت تشعر بقلق عميق لأن الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ما برحت تشكل خطرا جسيما على أمن الدول. إن استخدام هذه الأسلحة على نحو عشوائي وغير مسؤول من جانب أطراف، بما فيها أطراف فاعلة غير حكومية، قد خلق قدرا هائلا من الشواغل الإنسانية. وإن أسلحة كهذه تزعزع الاستقرار السياسي وتعرقل الوئام الاجتماعي، وتنسف التعددية والديمقراطية، وتعيق النمو الاقتصادي والتنمية. وهي أيضا تغذي الإرهاب الدولي والصراعات الداخلية.

لقد حققت الأمم المتحدة قدرا من النجاح إزاء تحديد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمد بتوافق الآراء في تموز/يوليه ٢٠٠١، قد عكس التزام الدول الأعضاء المشترك بالتصدي لهذه المسألة. وقدم برنامج العمل نهجا واقعيا وقابلا للتحقيق وشاملا للتصدي للمشكلة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتؤمن الهند بأن الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وللقضاء عليه ستسهم في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب وغيره من الجرائم المنظمة. ونعتقد أن على الدولة مسؤولية أساسية لضمان ذلك، وخاصة من خلال الجهود التي تبذلها فرادى الدول ذاتها، وأيضا من خلال تعاونها مع دول أخرى على المستويين الإقليمي والعالمي.

إن اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين، وقد انعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٥، قد أتاح فرصة طيبة لتقييم تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني. ونتطلع الآن إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦، الذي سيتيح الفرصة لاستعراض فعالية برنامج العمل في تحقيق أهدافه وللنظر في تدابير إضافية لتعزيز وتشجيع تنفيذه. ونرغب في أن ينظر المؤتمر الاستعراضي في اتخاذ تدابير إضافية لزيادة كفاءة برنامج العمل، بما في ذلك حظر نقل الأسلحة إلى أطراف فاعلة غير حكومية.

وقد كان تطورا إيجابيا أننا نجحنا في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. ومع أنه لن يكون صكا ملزما قانونا، كما أرادت الهند أن يكون، فقد انضممنا إلى توافق الآراء، وذلك لأن مشروع الصك يتضمن التزامات أساسية من جانب الدول بإنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفقا لمعايير عالمية وبالتعاون مع الدول الأخرى في تعقب الأسلحة غير المشروعة. ويعكس هذا الإنجاز الهام التزامنا المشترك بتحقيق الأهداف المكرسة في برنامج العمل. وفي حقيقة الأمر، إن الاتفاق على مشروع الصك يعزز المبدأ الأخلاقي المتعدد الأطراف الذي غالبا ما نفتقر إليه في هذه الأيام في تخاطبنا بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وستواصل الهند أيضاً السعي لتحقيق هدف الحظر العالمي للألغام المضادة للأفراد بطريقة تستجيب إلى متطلبات الدفاع المشروعة للدول. إن الألغام الأرضية ما زالت تؤدي دورا هاما في الدفاع عن الدول التي لها حدود أرضية طويلة ذات تضاريس صعبة وقاسية. وعملية القضاء الكامل على الألغام المضادة للأفراد ستصبح أكثر يسرا مع توفر بدائل تكنولوجية فعالة عسكريا، بدون أن تكون مميتة، وغير مكلفة.

وتحت مظلة الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة، حققت الدول الأطراف في هذه الاتفاقية نجاحا كبيرا في تلبية الشواغل الإنسانية التي تنشأ عن الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية. وفي عام ١٩٩٦، تم تعديل البروتوكول الثاني للاتفاقية، الذي يتناول الألغام الأرضية والأفخاخ المتفجرة، الأمر الذي جعله أكثر فعالية في الحد من أخطار الألغام الأرضية. وتم توسيع نطاق الاتفاقية في عام ٢٠٠١ لتشمل النزاعات الداخلية. وفي عام ٢٠٠٣ أضيف بروتوكول آخر إلى اتفاقية الأسلحة التقليدية للتعامل مع الأخطار التي يتعرض لها المدنيون من جراء المخلفات المتفجرة للحرب. وكان ذلك إنجازا مرموقا، يمكننا البناء عليه في عملية الاتفاقية. وتلتزم الهند التزاما قويا بهذه الاتفاقية، وقد وقعت على بروتوكولاتها الخمسة، ومنها البروتوكول الثاني المعدل والبروتوكول الخامس المتعلق بالمتخلفات المتفجرة للحرب.

وحظيت الهند بشرف رئاسة عملية اتفاقية الأسلحة التقليدية خلال العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، حين اشترك الفريق العامل المعني بالمخلفات المتفجرة للحرب في مفاوضات لإبرام البروتوكول الخامس. ويواصل فريق عامل داخل فريق الخبراء الحكوميين معني بالتحضير للمؤتمر الاستعراضي للاتفاقية النظر في تنفيذ مبادئ القانون الإنساني الدولي القائمة في سياق المخلفات المتفجرة للحرب. كما يدرس الفريق التدابير الوقائية الممكن اتخاذها بهدف تحسين تصميم بعض أنواع محددة من الذخائر، بما فيها الذخائر الصغيرة، وذلك للتقليل إلى أقصى حد من المخاطر الإنسانية الناجمة عن تحول هذه الذخائر إلى مخلفات متفجرة للحرب. ويضطلع فريق عامل آخر، هو الفريق العامل المعني بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد، بمسؤولية النظر في المقترحات الرامية لإعداد توصيات ملائمة. ويواصل الوفد الهندي مساهمته البناءة في مداولات كلا الفريقين.

وسنعمل على إحراز تقدم مطرد في مجالي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعملية اتفاقية الأسلحة التقليدية. ونرجو أن تمتد العملية إلى مجالات نزع السلاح التقليدية الأخرى، بما يسهم في تحقيق هدف نزع السلام العام والكامل.

السيد ليمون (سورينام) (تكلم بالانكليزية): باسم حكومة جمهورية سورينام، يشرفني أن أخاطب اللجنة في مناقشتها المواضيعية المتعلقة بالأسلحة التقليدية.

ما زال انتشار الأسلحة التقليدية في مناطق كثيرة من العالم يشكل تهديدا هائلا للسلام والأمن الدوليين. ولا يمكن إنكار إمكانية وقوع هذه الأسلحة في النهاية في أيدي من يشتركون في الجريمة المنظمة. ولا تقع مسؤولية منع عمليات النقل على هذا النحو من أيد مشروعة إلى أيد غير مشروعة فقط على الصعيد الوطني، وإنما توجد أيضا فيما بين الدول على الصعيد الدولي. ويجب أن تتخذ الدول إجراءات عاجلة لوقف التدفق غير المشروع لهذه الأسلحة إلى مختلف المناطق، ونرحب بمبادرات التعاون الثنائي دون الإقليمية التي تم اتخاذها.

والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مشكلة صعبة تتطلب التعامل معها بشكل شامل. ويجب أن تبدي الدول الإرادة السياسية الضرورية للتصدي الفعال لمسألة تحديد هذه الأسلحة وتعقبها ومكافحة المشاكل المعقدة المتصلة بالاتجار غير المشروع فيها.

وفي سورينام، كما في بقية منطقة البحر الكاريبي، يرتبط الاتجار في هذه الأسلحة بالاتجار في المخدرات وغيره من الأنشطة الإجرامية عبر الحدود، ويهدد نسيجنا الاجتماعي والاقتصادي. ومن ثم فسورينام تعترف بالخطر الذي يمثله الاتجار غير القانوني بالأسلحة. ولدينا اقتناع بأن انتشار الأسلحة الصغيرة وتداولها والاتجار فيها بشكل غير قانوني أمر يعوق التنمية.

ولا يزال بلدي على التزامه بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠١ ويقدم تقاريره في هذا الصدد. بيد أننا، كالكثير من البلدان النامية الأخرى، نواجه مصاعب جمة في تنفيذ هذه الصكوك المتعددة الأطراف المتفق عليها. ولذلك فنحن نواصل دعم المطالبة بمزيد من التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

وتشكل الألغام الأرضية إحدى المسائل الرئيسية على جدول أعمال اللجنة الأولى. ونظرا لمعاناة الآلاف من السكان الأبرياء كل عام، من الضروري أن تتخذ الدول تدابير قوية لمكافحة هذه الظاهرة، وذلك بالانضمام إلى اتفاقية أوتاوا وتنفيذها. وقد جددت الدول، باعتماد إعلان نيروبي لعام ٢٠٠٤ وخطة عمل نيروبي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، التزامها بتحقيق الهدف من اتفاقية أوتاوا، وهو تخليص العالم من الألغام المضادة للأفراد.

وقد صدقت سورينام على اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ وأكملت مؤخرا مشروعها لإزالة الألغام. وأُعلن خلوّ سورينام من الألغام اعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠٠٥. بيد أننا ما زلنا عاكفين على تعديل التشريعات المتعلقة بالألغام الأرضية في جهد مستمر لتنفيذ أحكام اتفاقية أوتاوا وبروتوكولاتها.

وتستمر سورينام في تأييدها لفكرة وضع صك متعدد الأطراف يتسم بالفعالية وملزم قانونا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطار الأمم المتحدة. وبالرغم من أننا لم نستطع التوصل إلا إلى اتفاق على مشروع وثيقة سياسية خلال عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوضع العلامات والتعقب، تود سورينام أن تؤكد أهمية التعاون بين جميع الدول في التصدي للاتجار بهذه الأسلحة الصغيرة نسبيا ولكنها خطرة وانتشارها غير المشروع.

السيدة فيكوي (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): لا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تحديا كبيرا للأمن والتنمية في كثير من مناطق العالم. وسهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة تزيد العنف فتكا وتطيل أمد الصراع. ولا سبيل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في هذه الأجواء. ويسرنا أن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة (القرار ١/٦٠) يتجلى فيها هذا الفهم.

ولا يزال برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة يمثل الإطار الدولي الرئيسي للتعامل مع التحدي الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد شكل اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين لدى عقده مؤخرا تقدما بطيئا ولكنه مطرد في تنفيذه. ونرحب بالتوصل في حزيران/يونيه من هذا العام إلى اتفاق على وضع مشروع صك ملزم سياسيا بشأن وضع العلامات والتعقب. غير أن النرويج كانت تحبذ صكا ملزما قانونا. ويجب على الجمعية العامة الآن أن تعتمد الصك المقترح وينبغي أن توفر أيضا التوجيه بشأن كيفية التعامل مع مسألة الذخيرة.

وتتمثل الخطوة التالية لتنفيذ برنامج العمل في تعزيز التعاون الدولي بشأن السمسرة. وتدعم النرويج، بالاشتراك مع هولندا، عددا من الأنشطة الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الفهم بشكل أفضل لمسألة السمسرة. وترى النرويج أنه يوجد بالفعل درجة كبيرة من توافق الآراء على الصعيد الدولي بشأن ضرورة وضع ضوابط للسمسرة وبشأن الوسائل التي يتعين استخدامها. ومنذ عام ٢٠٠١، تم إعداد ستة اتفاقات إقليمية ومتعددة الأطراف، تشمل نحو ١٢٠ دولة، بشأن السمسرة في الأسلحة.

وقد حان الوقت للإضافة إلى توافق الآراء المذكور. ونحث جميع الدول الأعضاء على الاتفاق في الدورة الحالية للجمعية العامة على تكليف فريق حكومي للخبراء بالنظر في طرق تعزيز التعاون الدولي على مكافحة السمسرة غير القانونية في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي أن يشير التكليف إلى أن ينظر فريق الخبراء في جدوى وضع صك ملزم قانونا فيما يتعلق بالسمسرة. ونرى أن يبدأ فريق الخبراء عمله في أوائل عام ٢٠٠٦ قدر الإمكان.

وستكون المرحلة التالية هي مؤتمر عام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. ومن الملائم أن توفر الجمعية العامة في الدورة الحالية بعض التوجيه بشأن التحضيرات للمؤتمر الاستعراضي بالاتفاق على بعض الأولويات لمرحلة السنوات الخمس القادمة.

وينبغي أن نبحث عن طرق لتحسين المناخ الأمني للفرد. فالشعور بانعدام الأمن هو من الدوافع الرئيسية لاقتناء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وللحكومات ووكالات إنفاذ القوانين والمجتمع المدني جميعا أدوار بالغة الأهمية تؤديها في تعزيز الأمن على صعيد الأفراد.

ولابد من أن نتصدى للمشاكل المتعلقة بإساءة استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جانب الوكالات التابعة للدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء. ولا تزال السيطرة المدنية مسألة حيوية في هذا الصدد. فمعظم الأسلحة غير المشروعة تقتنى في الأصل بصورة قانونية وتحول وجهتها بعد ذلك. ومسألة السمسرة، وهي مطروحة بالفعل، محورية في هذا الصدد. ويلزم أن يصاحبها إحراز تقدم في إعداد شهادات المستعمل النهائي لأغراض الاتجار في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ومن المسائل الأخرى ذات الصلة البعد المتعلق بنوع الجنس، وبصفة خاصة، الكيفية التي تتأثر بها النساء من جراء إساءة استعمال الأسلحة الصغيرة. وتقديم المساعدة للضحايا وأسرهم أمر هام أيضا في هذا الصدد. وفي الوقت ذاته، يجب أن نتجنب الإثقال المفرط لجدول أعمال المؤتمر الاستعراضي كما يجب أن نركز على المسائل التي نعتبرها أهم من غيرها ونعتقد أنه يمكن إحراز تقدم حقيقي بشأنها.

ونؤيد الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق على إبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة ملزمة قانونا تغطي كل أشكال الاتجار بالأسلحة التقليدية. وينبغي أن ينظر إلى هذه العملية على أنها مكملة للجهود الرامية إلى الاتفاق على صك ملزم قانونا بشأن السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وليست بديلة عن تلك الجهود.

وترحب النرويج بجميع الجهود الجاري بذلها لمنع إنتاج نظم الدفاع الجوي المحمولة ومكوناتها والمواد المتعلقة بتعليمات استخدامها ونقل تلك النظم غير المشروع والحصول عليها غير المأذون به. وندرك أن نظم الدفاع الجوي المحمولة تشكل تهديدا للطيران المدني وحفظ السلام وإدارة الأزمات والأمن العالمي، ونشجع على إعداد ضوابط فعالة في هذا المجال، بما في ذلك الإدارة المأمونة والفعالة لمخزونات تلك الأسلحة. ونؤيد مشروع القرار الأسترالي في هذا الصدد تأييدا كاملا (A/C.1/60/L.49).

وترحب النرويج بالجهود التي تبذلها السويد للحصول على دعم الجمعية العامة للأعمال التي تتم في سياق اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. فهذه الاتفاقية أداة حيوية في التخفيف من الآثار الإنسانية لبعض الأسلحة. والواقع أن شيئا من التقدم قد أحرز في نطاق الاتفاقية على مدى السنوات الماضية. كما اتفقنا على بروتوكول ملزم قانونا بشأن المخلفات المتفجرة للحرب، ونرجو أن يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ بأسرع ما يمكن. وتتمثل مهمتنا التالية في الاتفاق على تدابير وقائية للتخفيف من المعاناة البشرية التي يسببها استعمال الذخائر الصغيرة. وينبغي أن تهتدي جهودنا بالتزاماتنا المقطوعة بموجب القانون الإنساني الدولي. ونرجو أن نحرز تقدما كبيرا في وقت لاحق من هذا الخريف.

غير أننا ما زلنا نناضل لإحراز تقدم في التوصل إلى اتفاق على تكليف بالتفاوض بشأن بروتوكول جديد يتصدى للعواقب الإنسانية الضارة للألغام المضادة للمركبات. كما يلزم أن نتفق على تدابير لكفالة الامتثال الكامل للالتزامات المتعلقة باتفاقية الأسلحة التقليدية. وقد تداولنا سنوات في هذا الموضوع. وحان الوقت الآن لنقوم بالتنازلات الضرورية للاتفاق على آلية تتمتع بالمصداقية.

وتبين معاهدة حظر الألغام أنه يمكن للحكومات والمجتمع المدني التعاون بنجاح في التغلب على أحد التحديات الإنسانية الشديدة. وقد حددت المعاهدة معيارا لمكافحة استخدام الألغام المضادة للأفراد. وما برحت هذه المعاهدة تسهم في إنقاذ آلاف الأرواح. كما مهدت المعاهدة الطريق لتكريس المزيد من الموارد ومن التعاون لأغراض تطهير الألغام ومد يد المساعدة لضحاياها. وقد حققت معاهدة حظر

الألغام نتائج مدهشة ولكن ما زال يلزم عمل الكثير. ويجب أن نحافظ على التزاماتنا السياسية والمالية بهذه المعاهدة.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): موضوع الأسلحة التقليدية قيد النظر في اللجنة اليوم لا يقل أهمية لصون السلام والأمن الدوليين عن موضوع أسلحة الدمار الشامل. وتدل الإحصائيات في الأعوام الأخيرة على أن الأسلحة التقليدية هي بالذات التي تسبب خلال الصراعات المسلحة قدرا هائلا من المعاناة لكل من المدنيين والمتحاربين على السواء.

ونظرا للخطر المتنامي لانتشار الأسلحة التقليدية غير المقيد وغير المشروع، نؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاستئصال النتائج الإنسانية المترتبة على استعمالها. وفي أثناء العام الماضي، جرى عمل الكثير لحل مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بلا ضابط، مما يودي بحياة مئات الآلاف من الناس في الصراعات الإقليمية.

ونحيط علما بالنتائج التي توصل إليها بتوافق الآراء الفريق العامل المفتوح العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة. فهو يحدد بوضوح الخطوات التي يتعين اتخاذها لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن الأهمية بمكان أن المجتمع الدولي أصبح لديه الآن مشروع صك عملي في مجال مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والآن يجب أن تفيد منه الدول الأعضاء على نحو فعال.

وقد تم تحديد مزيد من الطرق والوسائل لتحقيق تلك الأهداف في الاجتماع الثاني للدول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل. وكمرحلة تالية بالغة الأهمية في هذا الشأن، نحن الآن عاكفون على القيام بالأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

ونعرب عن تأييدنا لمشروع القرار المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي قدمته اليابان. ونحن على استعداد لتأييد مشروع المقرر A/C.1/60/L.55 المقدم من سويسرا وأن نشترك في تقديمه، وبموجبه تعتمد الجمعية العامة مشروع الصك الذي اقترحه الفريق العامل المفتوح المعني بوضع العلامات والتعقب.

ونرى أن هناك مشكلة على قدر غير مسبوق من الخطورة تتعلق بمراقبة بعض الأسلحة من قبيل نظم الدفاع الجوي المحمولة. فهذه الأسلحة إن وقعت في أيدي الإرهابيين من شأنها أن تمثل تهديدا مباشرا للطيران المدني. وقد عكفنا بهمة على مشكلة نظم الدفاع الجوي المحمولة مع شركائنا في رابطة الدول المستقلة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، اقترحت الرابطة بعض الطرق والوسائل لتبادل المعلومات عن اقتناء تلك الأسلحة وبيعها ونقلها.

ويشاطر الاتحاد الروسي المجتمع الدولي ما يساوره من القلق إزاء العواقب الإنسانية الوخيمة لاستعمال الألغام المضادة للأفراد. ونرى أننا يجب أن نخلّص العالم من تلك الأسلحة. وقد أسهم الاتحاد الروسي مساهمة محددة في تحقيق هذا الهدف بتصديقه في عام ٢٠٠٤ على البروتوكول الثاني لاتفاقية الأسلحة التقليدية.

ونحن لا نرفض من حيث المبدأ فكرة الانضمام إلى اتفاقية القضاء الكامل على الألغام الأرضية في وقت مناسب في المستقبل. ولكن ذلك لا يمكن عمله في الواقع إلا عندما نتأكد من قدرتنا على الوفاء بالتزاماتنا، ولكي يحدث ذلك يجب أن نحلّ أولا عددا من المشاكل العسكرية والتقنية والاقتصادية والمالية.

وأما فيما يتعلق بإسهامنا العملي في إزالة الألغام ونزع سلاح الألغام، فقد فعل الاتحاد الروسي الكثير للحد من مخزونات هذه الأسلحة والذخائر. وقد دمرنا ما يزيد على ٦ ملايين لغم مضاد للأفراد على مدى الأعوام القليلة الماضية. كما أن لدينا الخطط اللازمة لتدمير ١٠ ملايين لغم إضافية من الألغام المضادة للأفراد ومن المخزونات، وذلك بالاستفادة من التكنولوجيات الفعالة والمأمونة بيئيا.

ونود أن نثني على فريق الخبراء الحكوميين في جنيف على ما يقوم به من عمل في مجال الألغام غير المضادة للأفراد. ونحبذ مواصلة الأبحاث في هذا الصدد. ونرى أن التسرع المصطنع في أمر يرتبط ارتباطا مباشرا بالمحافظة على استعداد الدول من حيث التسلح لن يجدي شيئا وأنه غير مستصوب.

وقد بدأنا في إجراءات التصديق على تعديلات المادة ١ من اتفاقية الأسلحة التقليدية، التي من شأنها أن تتيح تطبيق الاتفاقية على الصراعات غير الدولية. ونحن مقبلون على عمل مماثل بالنسبة للبروتوكول الخامس المتعلق بالمخلفات المتفجرة للحرب.

ونود أن نعرب عن قلقنا فيما يتعلق بالحالة التي نشأت في مجال مراقبة الأسلحة على نطاق أوروبا. فبدأ نفاذ معاهدة الأسلحة التقليدية بصيغتها المنقحة في عام ١٩٩٩ في أوروبا يتعثر منذ سنوات لأمر ليس لنا يد فيه. فقد فعلت روسيا كل ما في وسعها لكي تدخل المعاهدة التي تم اعتمادها حيز التنفيذ في أسرع وقت ممكن، بما في ذلك بالتصديق على الاتفاق على تعديل المعاهدة في صيف عام ٢٠٠٤. وأصبحت الكرة الآن في ملعب شركائنا الأوروبيين. ولا نعتزم الاستمرار في التظاهر بأن نص عام ١٩٩٠ من المعاهدة يعمل بشكل طبيعي وأننا راضون عنه. فما لم يجر تحول في الوضع الراهن إلى الأفضل، من الواضح أننا جميعا كأطراف في المعاهدة نواجه مفاوضات بالغة التعقيد بشأن مستقبلها في المؤتمر الاستعراضي الثالث، الذي تقرر عقده في أيار/مايو من العام القادم.

وفي الختام، نود الإشارة إلى أن معاهدة السماوات المفتوحة المتعددة الأطراف، التي تم وضعها بمشاركة الاتحاد الروسي، تمثل خطوة كبيرة في تعزيز الثقة والأمن. وببدء نفاذ معاهدة السماوات المفتوحة، بالإضافة إلى معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا لعام ١٩٩٩، يكتمل تقريبا تكوين نظام للشفافية والثقة في مجال الأسلحة التقليدية في الحيز الأوروبي – الأطلسي. ونرى أن ذلك يشكّل مساهمة هامة في تنفيذ مجموعة المبادرات المتنوعة التي تقدم بها الرئيس الروسي بوتين لضمان الأمن والاستقرار الاستراتيجي برمتها، بما فيها تعزيز الشفافية في الأنشطة العسكرية.

وسوف يسترشد الوفد الروسي بالاعتبارات السالفة الذكر عندما ننظر في مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة.

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود الوفد المكسيكي أن يعرب عن بعض تعليقات قليلة، خاصة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسوف نتطرق أيضا بإيجاز إلى الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

أولا، نود التأكيد مجددا على التزام حكومة المكسيك بإحراز تقدم في مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها وضمان أن تقل كثيرا إمكانية الحصول على هذه الأسلحة. وتدعو المكسيك لهذه المواضيع، كما يدرك كثير من الأعضاء، على كل من الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد شاركنا في وضع الاتفاقات الرئيسية المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل ٢٠٠١. وقد تحققت في هذا السياق، كما قلنا في الاجتماع الثاني للدول الذي يعقد كل سنتين، بعض نتائج إيجابية، ولكنها بعيدة عن أن تكون كافية.

وأود لذلك أن أحدد المجالات التي ينبغي لنا تكثيف العمل فيها بهدف ضمان مزيد من الجدوى للمؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في ٢٠٠٦. ونرى أن يأخذ هذا المؤتمر بعين الاعتبار أولا وقبل كل شيء الطابع المتعدد الأبعاد لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأن لا يقتصر على تأكيد الجوانب المتعلقة بنزع السلاح بل يؤكد أيضا الجوانب المتعلقة بمنع الجريمة والحد من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومن الأثر الذي تحدثه على التنمية.

ومع أنه جرى تناول هذه الجوانب فعليا في مختلف المحافل، فإنه لم يتم تجميعها لتعزيز برنامج العمل واستعراضه في عام ٢٠٠٦. وترى حكومة المكسيك أن من الضرورة بمكان إحراز تقدم في مكافحة هذه المشكلة في سياق منع الجريمة وتحسين الرقابة على الاتجار بتلك الأسلحة وعلى الأشخاص المتورطين في هذه التجارة، بغية منع هذا الاتجار غير المشروع ومكافحته.

ونرحب بالمبادرات المطروحة في هذه الدورة للجنة الأولى من أجل توسيع نطاق تركيز المؤتمر الاستعراضي. وقد تم بالفعل تقديم عدد من مشاريع القرارات الابتكارية التي تركز على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصلته بالتنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. ونحن من بين مقدمي مشاريع القرارات المذكورة. ويجري أيضا توجيه الاهتمام لمسائل من قبيل وضع القواعد المنظمة للذخائر والمتفجرات لم يرد ذكرها للأسف في مشروع الصك الأخير المتعلق بوضع العلامات على الأسلحة وتعقبها.

ونرحب أيضا بالمبادرات الرامية إلى إيجاد حلول لمسألتي حيازة المدنيين والأنظمة الوطنية لأن هاتين المسألتين لا تؤثران تأثيرا سلبيا على السكان المدنيين في جميع الدول بلا استثناء فحسب، بل لهما أيضا في كثير جدا من الأحيان آثار عابرة للحدود. وكنا نود أيضا أن نشهد بعض التقدم فيما يتعلق بالسمسرة غير المشروعة، ولكننا للأسف لا نشهد شيئا من ذلك. وقد اتفقنا في العام الماضي على إنشاء فريق من الخبراء لدراسة هذا الموضوع؛ ووجدنا أن ذلك غير كاف على الإطلاق. وكنا نود أن نكون في وضع يسمح لنا بالموافقة على إنشاء لجنة مفتوحة العضوية للتفاوض على إبرام صك ملزم قانونا. ونرى أن اعتماد صك ملزم قانونا والدخول في مفاوضات يمكن البدء فيها أسرع مما نص عليه في القرار موضوعان قابلان للمناقشة في مؤتمر عام ٢٠٠٦.

ونرى أيضا أنه ينبغي تعزيز الإجراءات المتخذة في بعض المجالات المتعلقة بتقديم المساعدة للضحايا والناجين. ونحن عاكفون على العمل في هذا الصدد ونعتقد أن هذه الأمور لم تجر معالجتها بالقدر الكافي من التعمق في برنامج العمل الحالي. وهذا صحيح أيضا بالنسبة للمنظور المتعلق بنوع الجنس الذي لم يتم تناوله بشكل كاف، كما ينطبق على مشكلة محورية ظلت معلقة في نهاية المفاوضات التي جرت في اللحظة الأخيرة في هذه الغرفة، وهي المعاملات التي تتم مع جهات فاعلة من غير الدول.

هذه بعض المجالات التي سيشدد الوفد المكسيكي عليها. ونرى أن تجري اللجنة الأولى مناقشات أكثر اتساما بعض الشيء بالطابع غير الرسمي من المناقشات الحالية حول أفضل الطرق للإعداد لنجاح المؤتمر، وأولا وقبل كل شيء، حول أفضل كيفية للإعداد لاجتماع اللجنة التحضيرية المقرر عقده في كانون الثاني/يناير.

ونرحب بالجهود المبذولة لتعزيز الإطار القانوني، ولكن يجب الإشارة إلى أن بعض هذه الجهود في رأي المكسيك غير كافية، وتحديدا ما يتعلق منها بوضع العلامات على الأسلحة وتعقبها. وقد أكدنا مرارا خلال المفاوضات

الأهمية الكبيرة لأن يكون صك من هذا القبيل ملزما قانونا. وفي ما عدا ذلك، شددنا على ضرورة إبقاء العناصر المعنية، مدرجة، أي، الذخائر؛ وتضمين اتخاذ خطوة رئيسية بشأن الموضوع المحدد لكيفية وضع العلامات على الأسلحة؛ والتخلي عن الوسم بالعلامات، الذي مثل صعوبات كبيرة في تعقب الأسلحة؛ وتقييد ضمانات الأمن الوطني التي أدخلتها بعض الدول في الممارسات السابقة؛وتعزيز الضوابط والوسم، وخاصة في وقت التصدير أو الاستيراد. وحذفت جميع تلك العناصر من النتائج الختامية.

إن لدينا وثيقة اقل بقدر كبير من المعايير التي توصلنا إليها في جنيف خلال المفاوضات بشأن مشروع برتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، بل أن الوثيقة أقل من حيث المعايير التي وفرتها لنا ليس دول أمريكا اللاتينية فحسب، بل دول نصف الكرة الغربي بأسرها، باعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد ذات الصلة الأخرى والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

وبالتالي، بينما يسلم وفد المكسيك بان مشروع الأداة السياسية الذي اتفق عليه الآن يشكل خطوة إلى الأمام بالنسبة للمجتمع الدولي وبالنسبة للعديد من الدول وأنه يمكن أن يشكل أداة مفيدة، لكن لا بد أن نذكر بوضوح أن الأداة لا تفي بالمعايير التي أشرت إليها من فوري. وقبل كل شيء، ينبغي أن تنبهنا هذه النتائج لحقيقة أن من غير المستحسن للغاية مواصلة الاتفاق بشأن نصوص على أساس القاسم المشترك الأدنى.

ونؤمن بأننا لا نحسن صنعا للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي حينما نعتمد وثائق تقل كثيرا عن المعايير المطلوبة. وقبل وقت قصير لا يتجاوز دقائق قليلة، استمعنا لممثل الاتحاد الروسي يتكلم عن اتفاقية أوتاوا وإمكانية أن يصبح الاتحاد الروسي عما قريب دولة طرفا في الاتفاقية. وذلك تماما هو ما نسعى إليه: المعايير التي يمكن أن نتطلع إليها حالما أجرينا تغييرات تشريعية أو اعتمدنا تدابير ذات صلة، ولكن ذلك يشكل عتبة أعلى من الوضع الراهن. والوضع الراهن – مجرد الإقرار بوجود مشكلة وتوفر الإرادة للتصدي لها بدون اتخاذ تدابير ملموسة – لا يساعد منظمتنا.

وعلاوة على ذلك، فإننا نوضح هذا الأمر في ضوء المفاوضات المذكورة آنفا بشأن السمسرة وضرورة إبرام صكوك ملزمة. وبطبيعة الحال، بالنسبة للمكسيك، سيكون من المهم جدا التمكن، في الوقت المناسب، من بدء المفاوضات بشأن إبرام صك ملزم يتعلق بالتنظيم الوطني للحيازة المدنية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأود أن اختتم بياني بالإشارة بشكل موجز إلى موضوع الألغام الأرضية المضادة للأفراد بغية التأكيد من جديد على تأييد المكسيك للجهود الرامية إلى بلوغ عالمية اتفاقية أوتاوا، وبطبيعة الحال، للجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لخطة عمل نيروبي ٢٠٠٥-٢٠٠٩، التي اعتمدت مؤخرا في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في الاتفاقية. وسنواصل العمل لإعطاء الاتفاقية إحساسا بالاهتمام باحتياجات الضحايا. وعلى النحو المبين في سياق جهود مساعدة الضحايا، سنبحث عن سبيل لمواصلة تقديم إسهام، كما فعلنا قبل أعوام قليلة حينما طورنا برنامجا مع حكومة كندا ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

السيد بارك إن – كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): ما انفكت الآثار البغيضة لإساءة استعمال الأسلحة التقليدية أو الاستعمال غير القانوني لها تشاهد في عدم الاستقرار الوطني، والصراعات الإقليمية والإرهاب. ويمكن للأسلحة التقليدية، إذا استخدمت بشكل غير قانوني

أو غير مسؤول أو متهور، أن تلحق ضررا وبؤسا مساويين للضرر والبؤس اللذين تسببهما أسلحة الدمار الشامل.

ولكننا، في تباين شديد عن الجمود المتبقي في مجال أسلحة الدمار الشامل، نشعر بالسرور إذ نلاحظ إحراز تقدم مستمر وملحوظ في مجال الترسانات التقليدية. ونأمل بإخلاص أن يمتد في الأعوام المقبلة التقدم المفيد المحرز في نزع السلاح ومنع الانتشار في ما يتعلق بالأسلحة التقليدية إلى مجال أسلحة الدمار الشامل.

لقد حدد برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة بوصفه آلية رئيسية للجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة ومكافحته والقضاء عليه. ويسر وفدي أن يلاحظ أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بالتفاوض بشأن صك دولي يمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها اختتم بنجاح مفاوضاته باعتماد مشروع صك دولي. وبالرغم من أننا لا نشعر بارتياح كامل حيال نتائج المفاوضات – وخاصة ما يتعلق بافتقار مشروع الصك إلى السلطة القانونية واستبعاد الذخائر من تلك الوثيقة – فإننا على ثقة بان مشروع الصك سيساعد على تسريع الجهود العالمية للقضاء على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي ذلك الصدد، نشيد على نحو خاص بالسفير ثالمان، رئيس الفريق العامل، على تفانيه وقيادته في تحقيق نتائج ناجحة للمفاوضات.

ونولي أهمية كبيرة للمؤتمر الاستعراضي بشأن برنامج العمل الذي يعقد العام المقبل. ونرى أن المؤتمر الاستعراضي ينبغي أن يبقى منتدى حقيقيا لاكتساب معرفة متعمقة على أساس التجارب والدروس، وينبغي أن يعيد توجيه وتكييف العملية العالمية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك السبب نتطلع إلى إجراء تبادل صريح للآراء وإلى إجراء مناقشات حيوية وتفاعلية في المؤتمر الاستعراضي المقبل.

ويؤمن وفدي بان الفريق العامل المعني بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد دخل مرحلة حاسمة في مناقشاته حيال العمل الذي ما زال يتعين القيام به بشأن استخدام تلك الألغام وإمكانية كشفها وفرض قيود على استخدامها. ومنذ الاجتماع الأخير للفريق، الذي عقد في آذار/مارس، كان من المشجع جدا أن نشهد تزايد إمكانية التوصل إلى تقارب شديد في الآراء بشأن عدد من المبادئ الرئيسية للتصدي للمخاطر الإنسانية التي يسببها الاستخدام غير المسؤول لهذه الألغام. ونؤمن بان ذلك التقدم المحرز يمكن أن يعزي بقدر كبير إلى جهودنا الجماعية، بما في ذلك العمل الممتاز الذي قام به المنسق لتضييق شقة الخلاف بين الآراء المتباينة. ويحدونا أمل مخلص في أن نتمكن جميعا من الاعتراف بان موضوع الألغام غير الألغام المضادة للأفراد ناضج بشكل واف لإبرام صك ملزم قانونا بشأن المبدأ التوجيهي المتمثل في انه لا بد من إيجاد توازن بين الشواغل الإنسانية والاعتبارات العسكرية.

وبالنسبة لمسألة المخلفات المتفجرة للحروب، فان من الملح ضمان التنفيذ الصارم للتدابير الوقائية العامة التي نص عليها البروتوكول الخامس لمعاهدة الأسلحة التقليدية المعينة، بشأن المخلفات المتفجرة للحروب. وفي غضون ذلك، وفي ما يتعلق بمسألة تنفيذ المبادئ القائمة للقانون الإنساني الدولي المتصلة بالمخلفات المتفجرة للحروب، فإننا نؤيد نهج الخطوات الثلاث الذي اقترحه المنسق.

كما يود وفدي أن ينوه بالجهود الدؤوبة لجنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبي لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة

التقليدية وبروتوكولاتها. وتود جمهورية كوريا أن تنشئ آلية امتثال ذات مصداقية تغطي الاتفاقية بأكملها وبرتوكولاتها. ونفضل إنشاء آلية امتثال واضحة تتسق مع الآلية المنصوص عليها في إطار البروتوكول الثاني المعدل.

السيد فريمان (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أعتذر على أخذ الكلمة، ولكن يبدو لي أننا نجري مناقشة مثيرة للاهتمام عصر اليوم. وإذ أتكلم باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي، لديّ التشجيع أن أشارك بشكل تفاعلي، وهو ما أعتقد يا سيدي الرئيس أنكم والآخرين تسعون إلى تشجيعه دائما.

ولقد شجعني على فعل ذلك بيان ممثل اليابان في وقت سابق من عصر اليوم. فلقد أصغيت بعناية إلى تعليقات السيد ميني المتعلقة بمشروع القرار المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ونحن نحترم ونستحسن الدور الذي تؤديه اليابان وأدته في النهوض بهذا البرنامج الهام جدا، في هذا المحفل وعلى نطاق أعم.

لقد أقر السفير ميني بأن عددا من البلدان تعتقد أن مشروع القرار الذي قدمته اليابان يمكن جعله مشروعا أفضل – بل أكثر إفادة – إذا ما عبر عن بعض الاعتبارات الإضافية؛ وقد تطرق إلى بعض هذه الاعتبارات. وأود، إذا جاز لي، أن أرد على النقاط التي أثارها بشأن الأمثلة الثلاثة التي تطرق إليها. النقطة الأولى تتعلق بوضع ضوابط على نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ضمن برنامج عمل الأمم المتحدة. ولقد أوحى السفير ميني بأن ذلك يمكن أن يعتبر حكماً مسبقاً على المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل لو عبر مشروع القرار عن ذلك. ويجب أن أقول إننا لا نتفق على ذلك. فمن رأينا أن الإشارة إلى هذه المسألة في الديباجة من شأنها أن تسلط الضوء على العمل الجاري تنفيذه وأن تبرز مسألة هامة للنظر فيها العام المقبل.

وكما ذكّر السفير ميني نفسه، كانت الضوابط على نقل الأسلحة موضوعا قد نوقش كثيرا في بيانات اجتماع الدول الذي يعقد كل سنتين، وعُقد في وقت سابق من هذا العام، وفي اجتماعاته الجانبية. وفي الحقيقة، قدّرنا في ذلك الحين أن أكثر من حوالى ٤٠ بلدا قد أثارت هذه المسألة أو أقرتها بطريقة ما أو بأخرى، هذا بالإضافة إلى عدد كبير من أعضاء الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تؤيدنا في هذه المسألة.

النقطة الثانية هي أننا نعتقد أيضا أن إدراج إشارة من نوع ما في الديباجة إلى المواضيع التي يمكن للجنة التحضيرية أن تناقشها وتنظر فيها، وأشدد على أن يكون ذلك دون أحكام مسبقة على جدول الأعمال النهائي للمؤتمر الاستعراضي، من شأنه أن يساعد على الإعداد لاجتماعات العام المقبل. إن وضع مقترحات تحضيرية من هذا النوع من شأنه أن يساعدنا على تركيز المناقشة وأن يسمح لنا بالاستفادة القصوى من الوقت المتاح في العام المقبل. وبوجود مجرد بضعة أسابيع من العمل أمام اللجنة التحضيرية فمن المستصوب يقيناً أن نبدأ بتركيز تفكيرنا على المسائل الرئيسية التي ستُناقش فيها.

ثالثاً، ولعلها النقطة الأهم، أود أن أعلق على ملاحظات السفير ميني بشأن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالسمسرة. نود أن نبذل قصارى جهدنا للفت انتباه فريق الخبراء المعني بالسمسرة والمزمع إنشاؤه إلى المسائل الرئيسية. وبصراحة، لا أتفق مع السفير ميني على أنه ينبغي للفريق أن يضع جدول أعماله بنفسه. يجب أن نتفق على ولاية لذلك الفريق، وكما قالت ولاية فريق الخبراء الحكوميين المعني بتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، ضمن أمور أخرى، إنه ينبغي ”بحث جدوى وضع صك دولي يمكن الدول من تحديد الأسلحة“ (القرار ٥٦/٢٤ تاء، الفقرة ١٠)، وما إلى ذلك. وبالتالي، أليس من المعقول، ضمن احتمالات أخرى – وأؤكد على أن ذلك لن يكون

موضع التركيز الوحيد – أن يبحث فريق السمسرة أيضا جدوى وضع صك دولي في ذلك المجال؟

إذا أردنا أن نستجيب بأكبر قدر ممكن من الفعالية للمسائل الهامة الخاصة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يعبر عنها مشروع القرار، ستكون هناك في رأينا ميزة مضافة، أي فائدة إضافية حقيقية، إذا عبرنا عن النقاط التي عرضناها من قبل على أصدقائنا اليابانيين والتي أثق بأنهم قد أثاروها بدورهم مع المقدمين الآخرين المحتملين للمشروع، والتي طرحتها أنا مرة أخرى في ملاحظاتي عصر اليوم.

السيد دراغانوف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، حيث أنني أتكلم للمرة الأولى، أود أن أعرب عن ارتياحي لرؤيتكم تترأسون أعمال اللجنة. وإنني واثق بأن خبرتكم وشخصيتكم القوية ستساعدان اللجنة الأولى على التناول بشكل هادف للمسائل المتسمة بالتحدي في جدول أعمالها.

لقد أيدت بلغاريا البيان المعني بالأسلحة التقليدية الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي، ولذلك سأذكر على وجه الدقة بضع نقاط ذات أهمية خاصة لبلدي.

وأود في هذا الصدد أن أشير إلى مشروع القرار الذي سيقدمه ممثل هولندا، المعنون ”التشريعات الوطنية المتعلقة بنقل الأسلحة والمعدات العسكرية والسلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج“ (A/C.1/60/L.35). ومازال وفدي مقتنعا بالأهمية المستمرة لمشروع القرار هذا في سياق جدول أعمال اللجنة الأولى. إن الضوابط الفعالة على التصدير ضرورية لمنع أنشطة الانتشار وللحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونحن ننظر إلى هذه المبادرة أيضا بوصفها جهدا تكميليا للتدابير التي يتوخاها قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومن ثم بوصفها توطيدا إضافيا للالتزام السياسي بوضع قواعد فعالة لضبط صادرات الأسلحة والسلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج.

وكما تثبت التجربة المشتركة على نطاق واسع، فإن نظاماً سليماً لضبط الصادرات يعتمد على قدرة البلدان وإرادتها السياسية على اعتماد قواعد ومبادئ مشتركة، والتعاون الإقليمي ذو أهمية قصوى. وانطلاقا من هذا الفهم، قامت وزارة الخارجية البلغارية، ومعها مركز تبادل المعلومات لجنوب شرق أوروبا لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمركز البلغاري لدراسة الديمقراطية، بتنظيم حلقة دراسية إقليمية باسم ”نحو منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي: تشريعات فعالة لضبط الصادرات – الدروس المستفادة“. وعقدت الحلقة الدراسية في حزيران/يونيه هذا العام، وكان هدفها أن تتشاطر بلغاريا مع بقية بلدان ميثاق الاستقرار الخبرة التي اكتسبتها بلغاريا في إصلاح نظامها لضبط الصادرات ضمن عملية الاندماج الأوروبي – الأطلسي.

إن وضع نظام وطني قابل للتطبيق من أجل ضبط الصادرات في مجال الأسلحة والسلع المرتبطة بها لا يمكن تحقيق هدفه بالكامل دون تنظيم سليم لأنشطة السمسرة. وفي عام ٢٠٠٢، بعد إدخال تعديلات على قانوننا المعني بأنشطة التجارة الخارجية في مجال الأسلحة والسلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، تم استحداث الترخيص لأنشطة السمسرة في بلغاريا. وينطبق الترخيص على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الوطنيين والأجانب على حد سواء. ولكي تمارس شركة أو شخص طبيعي أنشطة سمسرة من أراضي البلد وفيها، يتعين إصدار ترخيص من السلطات المختصة، ويجب إعادة تقديم طلب لكل صفقة على حدة.

ما أردت بيانه هو أن مشكلة أنشطة السمسرة غير المشروعة ينبغي التصدي لها على الصعيد العالمي بضمان

اعتماد معايير مشتركة تنظم أنشطة السمسرة على الصعيد الدولي. وأتوقع أن تسهم مداولاتنا اليوم في هذا المسعى.

السيد العنبكي (العراق): سأتطرق باختصار إلى موضوعين أود أن أتناول فيهما موقف بلدي تجاههما، وهما الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وكذلك موضوع اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

بالنسبة إلى موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن بلدي يعير هذا الموضوع أهمية كبيرة، وبخاصة خلال الظروف التي يمر بها جراء استخدام الجماعات الإرهابية لأنواع مختلفة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة وانتشار ظاهرة الاتجار بهذه الأسلحة، مما يعرض أمن البلد والمواطنين للخطر. لذلك فإن العراق يقف مع أي جهد إقليمي أو دولي هدفه القضاء على الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة المدمرة.

كما يرى بلدي أن كما كبيرا من مسؤولية مكافحة الاتجار غير المشروع يقع على عاتق الدول المصنعة والمصدرة لهذه الأسلحة، والتي عليها بذل الجهود في سبيل القضاء على هذه الآفة الخطرة التي تهدد أمن البلدان والشعوب وضرورة الإسراع بالتوصل إلى صك دولي قانوني ملزم لجميع الدول الأطراف. لهذا نتطلع بروح إيجابية إلى المشاركة في اجتماع المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في حزيران/يونيه السنة القادمة. وفي ذلك الصدد، شاركنا أيضا في الاجتماعات التي نظمتها جامعة الدول العربية بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما شارك وفد من بلدي في الندوة الإقليمية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي استضافتها حكومة الجزائر الشقيقة في الفترة من ١١ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

أما في ما يتعلق باتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، فإن العراق ينوي الانضمام إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ويؤيد تنفيذ بنودها والالتزام بها لما تحمله بين طياتها من منحى إنساني يهدف إلى مكافحة الخطر الناجم عن الألغام وإلى مساعدة ضحايا الألغام. وكما تعلمون، فإن بلدي عانى من وجود أعداد هائلة من حقول الألغام ومخلفات الحروب غير المتفجرة نتيجة ثلاثة عقود من الحروب والصراعات. ولهذا، فإنه مهتم جدا بالانضمام إلى هذه الاتفاقية وهو يدرس الآن هذا الأمر. وعليه تم تشكيل الهيئة الوطنية لشؤون الألغام في نهاية عام ٢٠٠٣ لتصبح الجهة الرسمية المعنية بمتابعة برنامج إزالة الألغام في العراق. وقد شارك بلدي بوفد رفيع المستوى بصفة مراقب في أعمال قمة نيروبي من أجل عالم خال من الألغام، التي عقدت في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وشارك أيضا في أعمال اجتماع اللجان المعنية بمتابعة تنفيذ اتفاقية حظر الألغام الذي عقد في جنيف في الفترة من ١٣ إلى ١٧ حزيران/ يونيه ٢٠٠٥.

السيد ماين (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة ثانية بشأن هذه المسألة، لكن هذه فرصة هامة لتبادل الآراء حول مواضيع هامة. وأود أن أشكر السفير فريمان على الإدلاء لنا بملاحظاته عن بعض النقاط التي ذكرها في بياني السابق.

أود مجرد أن أعرف ما إذا كان في الإمكان الحصول على بعض الآراء من بلدان أخرى عن المسائل التي ناقشناها، لا سيما عن النقاط الثلاث التي تناولناها. أفهم بالتأكيد أنه ليس من الممكن التوصل إلى أي نتائج محددة في هذه الجلسة، لأن الوفود ليست دائما مستعدة وربما لم تحصل على معلومات كافية مسبقا. ومن البديهي أن يكون ذلك صعبا نوعا ما. ولكنني أود، إن أمكن، أن أحصل على ردود فعل

البلدان الأخرى. وأعتقد أن ذلك سيكون مفيدا جدا للمضي بهذه الممارسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أقترح أن ننتقل الآن إلى عرض مشاريع القرارات والمقررات.

أعطي الكلمة لممثل سويسرا كي يعرض مشروع مقرر عن ''صك دولي يمكّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها'' (A/C.1/60/L.55).

السيد سترولي (سويسرا) (تكلم بالانكليزية): قررت الجمعية العامة في قراراها ٢٤١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، عملا بتوصية فريق الخبراء الحكوميين المعني بتعقب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية، يجتمع في ثلاث دورات تستغرق كل منها أسبوعين، للتفاوض بشأن صك دولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. وقد اختتم الفريق العامل المفتوح العضوية، الذي ترأسه زميلي، السفير انتون ثالمان، عمله في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتمكّن من التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن مشروع صك دولي ذي طابع سياسي، وأوصى بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع الصك المرفق بتقريره (A/60/88) في دورتها الستين.

واستنادا إلى تلك التوصية، تأخذ سويسرا الكلمة اليوم لتقوم بالنيابة عن مقدمي مشروع المقرر الـ ٥٧، بعرض مشروع المقرر A/C.1/60/L.55 المعنون ''صك دولي يمكّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليه''.

لقد جاء اختتام المفاوضات بنجاح في حزيران/يونيه معلما مشجعا في سجل تحديد الأسلحة ونزع السلاح الذي كان سجلا قاتما. لذا فإننا نأمل أن تظهر رعاية واسعة في مختلف الأقاليم لمشروع المقرر خلال الأسابيع المقبلة.

والغرض الوحيد من المقرر هو أن تعتمد الجمعية العامة مشروع الصك في دورتها الستين. وسويسرا تهيب بجميع الدول أن تعتمد مشروع الصك بتوافق الآراء. فذلك لن يعبّر عن توافق الآراء الذي توصل إليه الفريق العامل المفتوح العضوية فحسب، وإنما سيبعث أيضا بإشارة قوية مفادها أن جميع الدول تشعر بأنها ملزمة سياسيا بتنفيذ الصك. ومشروع الصك الجديد يعد أول اتفاق دولي تم التفاوض عليه ضمن إطار برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ويمثل خطوة هامة في الجهود الجارية للتصدي للمشاكل الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النمسا كي تعرض مشروع القرار A/C.1/60/L.56.

السيدة أوير (النمسا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/C.1/60/L.56، عن تنفيذ الاتفاقية المعنية بحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتقدم النمسا هذا العام مشروع القرار مع ٨٨ دولة من جميع المجموعات الإقليمية، ويسرني أن أعلن أن قائمة مقدمي مشروع القرار تستمر بالاتساع. وعلاوة على ذلك، وللمرة الأولى، تشارك كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تقديم مشروع القرار هذا.

يهدف مشروع القرار إلى إبراز التطورات الحديثة المتعلقة بالاتفاقية. ومن ثم فهو يسلط في ديباجته وفي الفقرة

٣ من منطوقه الضوء على أهمية مؤتمر قمة نيروبي المعني بإيجاد عالم خال من الألغام وخطة عمل نيروبي التي اعتمدت هناك. ويتضمن أيضا أحكاما تسمح بالتطبيق السليم للاتفاقية.

وأود أن أدعو كل الدول، مرة أخرى، إلى الاشتراك في تقديم مشروع القرار الهام هذا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل رفع الجلسة، أود أن أعطي الكلمة للسيد آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح.

السيد آبي (وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح) (تكلم بالانكليزية): أود أن أدعو الوفود إلى الاشتراك في مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية بشأن التحضيرات لمؤتمر عام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وستُجرى المشاورات يوم الأربعاء الموافق ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٥/٣٠. وسيتم الإعلان عن مكان انعقادها في الأسبوع المقبل. وتقتصر المشاورات على الدول الأعضاء والغرض منها تقييم درجة الاستعداد لعقد المؤتمر التحضيري في شهر كانون الثاني/يناير والمؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، وكذلك لتوضيح الآراء الأولية للدول الأعضاء بشأن تلك التحضيرات.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.